الإفتراء
في كتاب الإبراء

كتلة المستقبل النيابية

طبعة أولى 2013

فهـــرس



الإفتراء
في كتاب الإبراء

وإذا اراد الله نَشْرَ فضيلةٍ طُوِيت أتاحَ لها لسانَ حَقود

نظريات وأساليب جوزف غوبلز وزير الدعاية السياسية في الحركة النازية معروفة ومشهورة ومتداولة، بسبب اعتمادها على تسويغ تكرار الأضاليل والتلفيقات مرة بعد أخرى كوسيلة للسيطرة على عقول الجماهير، وهو القائل: اكذب، اكذب، ففي النهاية لا بد ان يصدق الناس شيئاً من ذاك الكذب.

ويتبدى للمتابعين في هذه الآَونة لهذه المسائل، أنّ أُسلوب غوبلز ومنهجه لم يسقط بسقوط هتلر، بل هو مستمر إلى أيامنا هذه، حيث إنّ بعض الدول، والقيادات والحركات السياسية مازال يلجأ إلى هذا الاسلوب في الدعاية الجماهيرية أو الترويج للآراء السياسية.

حين يتابع المرء الأسلوب الدعائي للتيار الوطني الحر الذي يقوده العماد ميشال عون، يلاحظ تأثره بشكل كبير باسلوب غوبلز المشار اليه، والدليل الساطع على ذلك، هو كتاب ما يسمى بـ "الإبراء المستحيل" الذي انطلق واضعه من جملة افتراءات كان قد أطلقها بعض غلاة المعارضين للرئيس الشهيد رفيق الحريري خلال مراحل عمله في الشأن العام، للتصدي له ولمواجهة ما حققه من إنجازات في لبنان. والتيار المذكور قد أضاف على تلك الافتراءات الكثير من بنات أفكاره

ليكتمل تحقيق الهدف الذي ما فتئ يسعى إليه في تشويه إنجازات الرئيس الشهيد والذي يعبر عنه قول مشهور "إذا أردت أن تقتل إنساناً أطلق عليه شائعة" . وعلى ذلك فقد قام التيار العوني بتجميع كل تلك الافتراءات والتلفيقات، في كتاب ليسهل تداولها وكأنها حقيقة ثابتة. فليتخيل القارئ العزيز، المشهد الحالي الذي نحن فيه اليوم، الرئيس الشهيد رفيق الحريري، الذي حمل على اكتافه مهمة اعادة اعمار ما دُمّر بالحرب وعمل على تعزيز الوحدة الوطنية وإقدار لبنان على التلاؤم مع متطلبات المستقبل، بعد أن كان للعماد عون نصيب كبير فيما تعرض له لبنان من تدمير وتراجع وانحسار في الدور. الرئيس الحريري الذي قام بإعمار ما ساهم العماد عون في تدميره، ينتهي الامر به، مُتهَما ومُهاجَماً، هو وفريقه من قبل العماد عون نفسه! فيا للعجب ويا لسخرية ما وصلت إليه أحوال بعض السياسيين!

في تلك الفترة التي تولى فيها العماد عون مقاليد الحكومة العسكرية، تعرض الجيش اللبناني لدمار كبير وكذلك البنية التحتية في بيروت الكبرى. طبعاً، كانت حصة المناطق الشرقية من بيروت من الأذى اكثر من غيرها. كذلك فقد تعرضت كل مؤسسات الدولة لدمار هائل، بما فيها مكاتب وزارة المالية، مع قسم من مستنداتها التي احترقت بفعل القصف الذي أمر به العماد عون. كذلك فقد تسبب العماد عون بتدمير إضافي للقصر الجمهوري، وفي انتهاك حرمته، وكذلك في وزارة الدفاع. هذا بالإضافة إلى أن العماد عون عَرَّضَ لبنان واللبنانيين إلى تراجع وتدهور كبيرين على أكثر من صعيد اقتصادي ومعيشي واجتماعي ووطني، إلى أن كانت المبادرة العربية لحل الأزمة في لبنان والتي أنتجت اتفاق الطائف الذي وضع حداً للمأساة اللبنانية المديدة والتي شارك العماد عون في صنع مراحلها الأخيرة.

جاء الرئيس رفيق الحريري ورفاقه ومن عمل معه في محاولة جادة وطموحة لإعادة اعمار هذا الكم الهائل من الدمار ولإعادة بناء الدولة اللبنانية في ظل ظروف شديدة الصعوبة، محفوفة بالمخاطر والعراقيل ومحاولات التفشيل والاستغلال، من أكثر من فريق محلي وإقليمي. وتكون النتيجة بعد كل تلك التضحيات، أنّ العماد عون ذاته يأتي ليقول اليوم إنّ الطائف «مزبلة» ولينفث أحقاده من خلال محاولة بائسة لتشويه صورة من سعى وقام بإعادة الاعمار وإعادة بناء الدولة، وهنا المفارقة الغريبة.

كتاب "الإبراء المستحيل" الذي وصفه العماد عون بانه: "اهم كتاب في العالم" ! هو في الحقيقة

توليف وتركيب لمجموعة من الافتراءات والتلفيقات بهدف تشويه صورة تيار المستقبل وانجازات الرئيس الشهيد رفيق الحريري ومن ثم تشويه صورة القيادات التي اعتمدت ذات المسارات التي اختطها الرئيس الشهيد.

لم يكتف العماد عون وتياره في إطلاق هذه الجملة من الافتراءات والتلفيقات في كتابهم هذا، بل ذهبوا بعيداً في كونهم تجاهلوا وعن قصد، على ما يبدو، تناول ما شهدته البلاد من مظاهر فساد في ظل الحكومة التي شارك تياره فيها بعشرة من الوزراء، وهي كثيرة وكثيرة جداً. هذا التيار الذي يدّعي أنّ قضيته وشغله الشاغل هو محاربة الفساد، تجنبَ الحديث بالطبع عن فضائحَ بالجملة راوحت بين حماية المطلوبين للعدالة والسكوت عن الترويج لحبوب الكبتاغون إلى فضيحة المازوت الأحمر إلى غض النظر عن الدواء المزور والمغشوش، إلى السكوت عن الجمارك السائبة والمباريات الرياضية المباعة، إلى الفضائح التي تزكم الأنوف والتي يرتكبها وزراؤه ولاسيما في قطاعي الكهرباء والاتصالات والإمعان في مخالفة القوانين وعدم تطبيق بنودها الملزمة.

كل ذلك لم يجعل العماد عون وتياره يتوقفون أمامه أو يرفعون الصوت استنكاراً وشجباً له. بل بقوا عملياً مصرين على مكافحة الفساد فقط بالقول وليس بالفعل وفي أحيان كثيرة باقترافه.

المفارقة الغريبة أنّ الفساد بنظرهم هو كل ما يقوم به خصمهم السياسي وان كل ما يقومون به هو الإصلاح بعينه! ويا ليت ذلك كان صحيحاً، وهذا دليل كاف على ضعف حجتهم وفساد شعاراتهم وسوء مقاصدهم.

سأتركك عزيزي القارئ مع صفحات هذا الرد على الافتراءات لأكرر ما كنت أعلنته سابقاً: من يريد فعلاً كشف كيف أُنفقت الأموال في لبنان، وأين كان الفساد وأين كانت الشفافية وكيف طبقت وكيف حجبت، فليوافق على إقرار مشروع القانون الذي تقدمنا به في أيار من العام 2006 للتدقيق في حسابات الدولة اللبنانية منذ العام 1989 وحتى الآن وذلك باعتماد الآليات الدولية التي تعتمد هذا الأسلوب بحيادية وموضوعية وبعيداً عن الغرضية وحسب ما أصبحت تعتمده كبريات الدول في العالم. تعالوا نترك السجالات والحروب الإعلامية بأساليب غوبلز أو أساليب العماد عون ولنذهب بموضوعية نحو المحاسبة الشفافة والحيادية. ترى لماذا يهرب التيار العوني من هذه الأساليب ويصر على اعتماد الافتراء والتشويه؟

خطورة ما لجأ إليه العماد عون وتياره من أسلوب يتعمد التشويه ومجانبة الحقيقة بكونه يثبط همم الساعين بصدق وإخلاص للعمل في خدمة الشأن العام اليوم وفي الغد أيضاً.

وهذا ما ينطبق عليه قول الامام علي في رسالته لأحد الولاة: "لا يكون المحسن والمسيء عندك بمنزلة سواء؛ فإن في ذلك تزهيداً لأهل الإحسان في الإحسان، وتجرئةً لأهل الإساءة على الإساءة".

لقد أردْنا للمرة المئة التوجه إلى اللبنانيين لأننا نحترم عقولهم ونحترم ضمائرهم ونعرف اهتمامهم بحاضر بلادهم ومستقبلها. لا يستطيع الجنرال عون وتياره الاستمرار في الافتئات على الحقيقة وعلى اللبنانيين وعلى الناس أجمعين. فمع الإمعان في الغي الذي يمارسه العماد عون، يصبح الإبراء مستحيلاً بالفعل على العماد عون وتياره.

لكم كنا نتمنى أن يتوجه النقاش نحو الجانب الاقتصادي لمعالجة تحديات المستقبل، وان يكون الهم الاساسي أولويات الناس والبحث عن حلول حقيقية ومستدامة للمشاكل الكثيرة والمتعاظمة التي تواجهنا كلبنانيين.

ولكم كنا نتمنى أن نتحاور مع تكتل التغيير والإصلاح حول الخيارات المتاحة من امام لبنان للعبور بالوطن نحو شط الأمان، ولكن يبدو أن اهتماماتهم كانت في مكان آخر.

لكن رغم كل ما تقدم، فنحن ننظر إلى المستقبل بعيون كل الشعب اللبناني، لن نلجأ إلى السباب والشتائم ولن نتحدث بلغة لا علاقة لها بتاريخنا. وهذه أمورٌ التزمناها في هذا الكتيب كما سيتبين للقراء الكرام، فالرد يستند إلى الوثائق والحجج، ووراء ذك الأخلاق، والأمانة للمصلحة الوطنية العامة.

رئيس كتلة المستقبل النيابية

فؤاد السنيورة

المقدمة

رفع تيار "الاصلاح والتغيير" شعار محاربة الفساد في العام 2009، وخاض الانتخابات النيابية على هذا الأساس. فإذا به يتحول بعد خمس سنوات عنواناً عريضاً للفساد والفضائح المالية المكشوفة والإثراء غير المشروع. وها هو التيار العوني مرة أخرى، يعاود الكرّة، قبيل انتخابات العام 2013 النيابية، برفعه الشعارات ذاتها، ليس من باب محاربة الفساد أو توخي التحسين والإصلاح هدفاً، إنما في محاولة يائسة لتغطية فشل وزرائه وعدم التزامهم بوعودهم، والشواهد كثيرة في وزارة الطاقة والمياه وتحديداً في ملف الكهرباء وفي وزارة الاتصالات وفي وزارة الثقافة وغيرها من الوزارات التي شغلها وزراء هذا التيار.

وها هو التيار يستبق الانتخابات بإصدار كتاب "الإبراء المستحيل" والذي تصح فيه تسمية كتاب "الافتراء والتشويه"، وهو عبارة عن مجموعة من الأضاليل والأكاذيب والافتراءات التي تنتهج أسلوب تحوير الحقائق، والتي تمت صياغتها بأسلوب اعتمد السطحية، مستخفاً مرةً جديدةً بعقول مناصريه خاصةً وبعقول اللبنانيين عموماً. وهذا إن دلَّ على شيءٍ فعلى انحدار مستوى الخطاب السياسي لدى "التيار العوني"، وهو الأسلوب ذاته الذي يستخدمه الجنرال ميشال عون مع كل إطلالة إعلامية له، مطلقاً العنان لافتراءاته وتهديداته بلغةٍ متدنيةٍ تقارب الشعبوية الهزلية وعصبيةٍ ملحوظة.

أخي المواطن، نعي جيدا أن همومك وهموم الوطن اليوم كبيرة وكثيرة، سواء على الصعيد المعيشي أو الاقتصادي أو التنموي أو الأمني، نتيجةً لما أوصلتْكَ إليه حكومة القمصان السود أي حكومة نجيب ميقاتي الثانية والتي تمثل فيها تيار "الصلاح التغيير" بعشرة وزراء والتي نأت بنفسها حتى عن همومك الحقيقية. ومع أننا نحن، في تيار المستقبل، لطالما آلينا على أنفسنا عدم الدخول في مهاترات وسجالات، حيث كانت أفعالنا وإنجازاتنا هي الرد الساطع على أية افتراءات. إلا أننا، وانطلاقاً من حرصنا على عدم وقوع المواطنين عموماً وعلى وجه الخصوص جمهور تيار "الاصلاح والتغيير"،

تحت تأثير الخبريات التي ليست سوى مجموعة من الشعارات الهادفة إلى تشويه سمعة وصورة الخصم بغض النظر عن صحتها. ولذلك ارتأينا، أخي المواطن، وضع الحقائق التالية بين يديك لكي لا نترك الباطل يصول ويجول بمفرده.

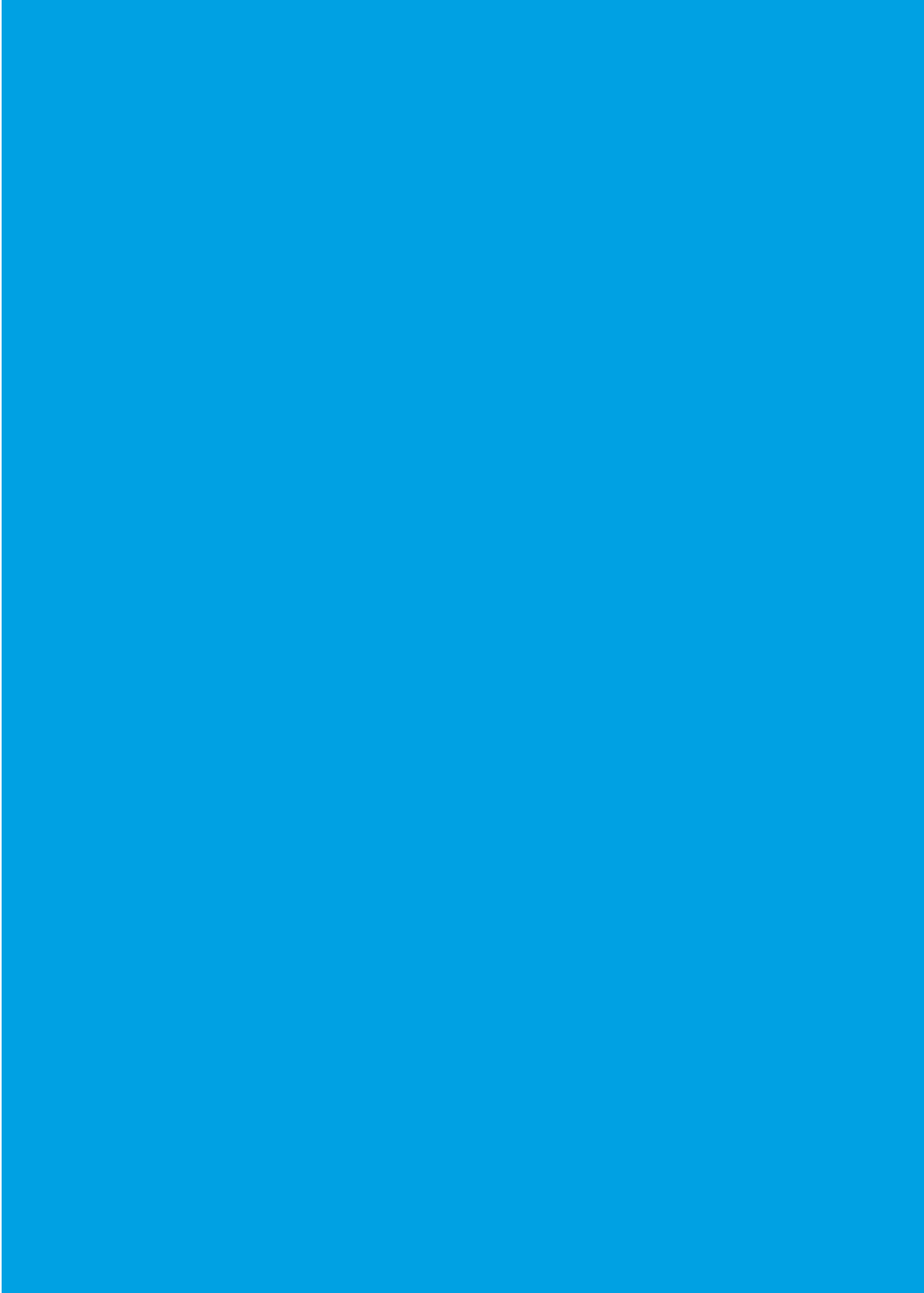
أخي المواطن، يطالعك رئيس تكتل "الاصلاح والتغيير" ومعاونوه في كتابه المذكور بـ"16 خبرية" ونحن سنذكر لك الوقائع التي تُظهر زيف ادعاءاتهم وافتراءاتهم.

كتلة المستقبل النيابية



”10

هو عدد وزراء الاصلاح والتغيير في حكومة الرئيس نجيب ميقاتي الثانية المسؤولة عن التدهور المالي والاقتصادي والاجتماعي والأمني



الإنفاق بين 1993و2010
وموازنة الدولة

يدعي تيار "الاصلاح والتغيير" أن الحكومات السابقة أنفقت 250 ألف مليار ليرة لبنانية وأنها إمّا لم تقدم موازنات أو قدمتها خارج المهل الدستورية.

أما الوقائع، أخي المواطن، فهي كالتالي:

إنّ الإنفاق من العام 1993 وحتى العام 2005 تم على أساس قوانين موازنات أقرها مجلس النواب، تسع منها قدمت وأقرت وصدقت وفق الأصول وضمن المهل الدستورية. أما الإنفاق من العام 2006 الى 2010 فقد تم وفقاً لمشاريع موازنات رفعتها حكومات الرئيس فؤاد السنيورة والرئيس سعد الحريري إلى مجلس النواب، والتي تعطّل إقرارها بسبب إقفال المجلس النيابي من قبل "التيار الوطني الحر" وحلفائه، أو بسبب المماطلة المتعمّدة من تيار "الاصلاح والتغيير" في إقرار الموازنات.

كل الإنفاق الذي تم منذ العام 1993 وحتى 2010 جرى وفق الأصول والقوانين المرعية الإجراء وخضع لرقابة ديوان المحاسبة المسبقة، بما في ذلك الإنفاق الذي تم بين الاعوام 2006 و2010 والتي أحيلت موازناتها إلى مجلس النواب. بينما حكومة نجيب ميقاتي الثانية وبالمقابل أنفقت حوالي 11 مليار دولار أميركي إضافي فوق ما تتيحه القاعدة الاثنا عشرية في عامين فقط هما 2011 و2012 وذلك حتى من دون اعداد موازنة العام 2011 ومن دون أن يقر مجلس النواب موازنة العام 2012. والسؤال الذي يُطرح على تيار "الإصلاح والتغيير"، الذي يزعم الحرص على مصلحة الخزينة اللبنانية وعلى ضبط الإنفاق العام، و هو الذي كان ممثلا بعشرة وزراء في حكومة الرئيس نجيب ميقاتي الثانية، وكذلك يطرح على رئيس لجنة المال والموازنة النائب ابراهيم كنعان الذي سعى لإصدار كتاب الافتراء والتشويه:

أين أصبحت مشاريع موازنات الاعوام 2011 و2012 و2013؟ ولماذا هذا التغاضي المريب عن المطالبة بها؟

هل يستطيع رئيس "الاصلاح والتغيير" الذي شارك في الحكومات المتعاقبة ما بين الاعوام 2008 و2010 أن يفسّر لماذا وافق وزراؤه على قرارات الحكومة بالإنفاق وفق مشاريع الموازنات ولم يعترضوا على تلك القرارات؟ ألم ينفق وزراء "التغيير والإصلاح" الاعتمادات في وزاراتهم بناءً على تلك القرارات؟

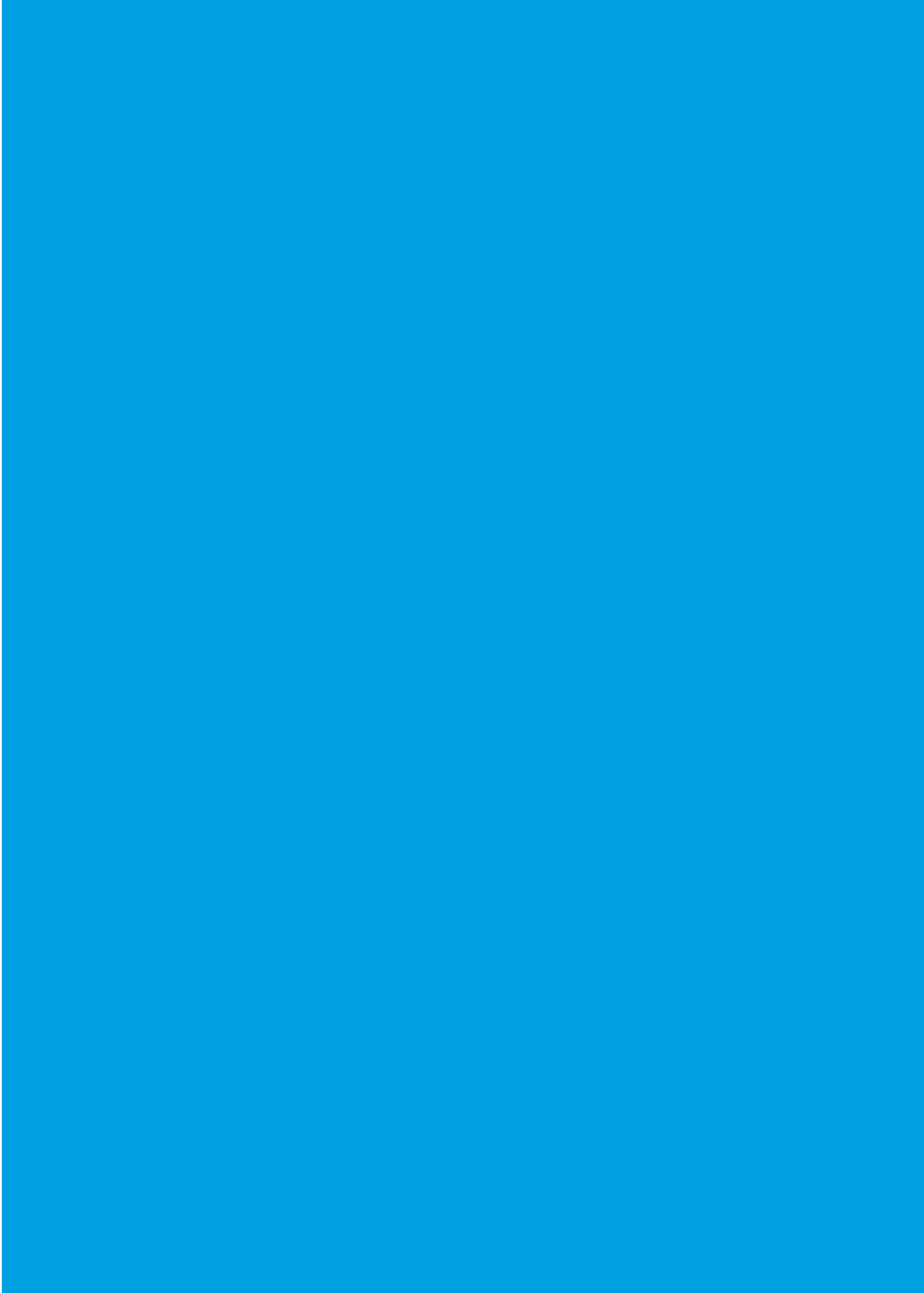
> أين أصبحت مشاريع موازنات الاعوام 2011 و2012 و2013؟ ولماذا هذا التغاضي المريب عن المطالبة بها من قبل فريق الإصلاح والتغيير؟

تاريخ إحالة الموازنات وإقرارها من قبل المجلس النيابي للأعوام 1992-2013

سنة الموازنة العامة	تاريخ إحالة مشروع الموازنة إلى المجلس النيابي	تاريخ الإقرار
موازنة العام 1989	لم تعد حكومة الجنرال عون موازنة	-
موازنة العام 1990	مرسوم 255 تاريخ1990/5/22	20 آب 1990 (رقم القانون 14)
موازنة العام 1991	مرسوم 550 تاريخ 1990/9/17	7 أيلول 1991 (رقم القانون 89)
موازنة العام 1992	مرسوم 1723 تاريخ 1991/9/21	2 كانون الأول 1992 (رقم القانون 172)
موازنة العام 1993	مرسوم رقم 3995 تاريخ 1993/8/28	15 كانون الأول3199 (رقم القانون 280)
موازنة العام 1994*	مرسوم رقم 4040 تاريخ 1993/9/24	12 شباط 1994 (رقم القانون 286)
موازنة العام 1995*	مرسوم رقم 5743 تاريخ 1994/10/3	7 شباط 1995 (رقم القانون 409)
موازنة العام 1996*	مرسوم رقم 7328 تاريخ 1995/9/30	15 شباط 1996 (رقم القانون 490)
موازنة العام 1997*	مرسوم رقم 9243 تاريخ 1996/9/20	7 آذار 1997 (رقم القانون 622)
موازنة العام 1998*	مرسوم رقم 11121 تاريخ 1997/10/3	5 شباط 1998 (رقم القانون 671)
موازنة العام 1999	مرسوم رقم 476 تاريخ 1999/4/16	23 تموز 1999 (رقم القانون 107)
موازنة العام 2000*	مرسوم رقم 1492 تاريخ 1999/10/18	14 شباط 2000 (رقم القانون 173)
موازنة العام 2001	مرسوم رقم 4850 تاريخ 2001/2/8	28 حزيران 2001 (رقم القانون 326)
موازنة العام 2002*	مرسوم رقم 6373 تاريخ 2001/9/25	8 شباط 2002 (رقم القانون 392)
موازنة العام 2003*	مرسوم رقم 8724 تاريخ 2002/9/24	30 كانون الثاني 2003 (رقم القانون 497)
موازنة العام 2004	مرسوم رقم 11333 تاريخ 2003/11/17	23 نيسان 2004 (رقم القانون 583)
موازنة العام 2005	مرسوم رقم 15784 تاريخ 2005/11/24	3 شباط 2006 (رقم القانون 715)
موازنة العام 2006	مرسوم رقم40 نافذ حكماً تاريخ 2007/2/22	لم تقر الموازنة
موازنة العام 2007	مرسوم رقم 403 نافذ حكماً تاريخ 2007/6/13	لم تقر الموازنة
موازنة العام 2008	مرسوم رقم 97 نافذ حكماً تاريخ 2007/12/24	لم تقر الموازنة
موازنة العام 2009	مرسوم رقم 2364 تاريخ 2009/6/20	لم تقر الموازنة
موازنة العام 2010	مرسوم رقم قرار مجلس الوزراء تاريخ 2010/6/18	لم تقر الموازنة
موازنة العام 2011	لم تعد الحكومة موازنة العام 2011	
موازنة العام 2012	أحيلت إلى المجلس النيابي بتأخير 10 أشهر	لم تقر الموازنة
موازنة العام 2013	لم تعد الحكومة موازنة العام 2013	

* أحيلت ضمن المهلة الدستورية

الحكومات السابقة اعدت موازنات الاعوام 1993-2010 وقدمتها الى المجلس النيابي



الحسابات المالية النهائية

يدعي تيار "الاصلاح والتغيير" في كتاب "الإبراء المستحيل" أو "الافتراء والتشويه" أن الحكومات منذ العام 1993 ولغاية اليوم لم تمسك حسابات بطريقة سليمة، ولم تقدم كشف حساب عن تلك السنوات، وقامت بتصفير الحسابات في اول سنة 1993.

أما الوقائع، أخي المواطن، فهي كالتالي:

إن قيود النفقات والإيرادات وأوراقها الثبوتية مدونة وموجودة بكاملها في وزارة المالية، وهذا ما أقر به وزير المالية في حكومة الرئيس نجيب ميقاتي الثانية الوزير محمد الصفدي. فبعد انقطاع دام 13 عاما منذ العام 1979 وحتى العام 1992 حيث لم تقم حكومات تلك الحقبة، بما فيها حكومة الجنرال ميشال عون العسكرية، في إعداد قطع حسابات ولا حسابات المهمة، قدمت وزارة المالية في حكومات



لماذا تعمّد الجنرال عون قصف مباني وزارة المالية خلال حروبه العبثية ؟

الرئيس الشهيد رفيق الحريري قطوعات الحسابات الى مجلس النواب عن الأعوام الممتدة من العام 1993 حتى 2003، والتي أقرها المجلس تباعاً مع إقراره لموازنات الأعوام 1995 إلى 2005 ضمناً. وكانت وزارة المالية، ومن حرصها على دور الهيئات الرقابية، تصرّ دائماً على حفظ صلاحية ديوان المحاسبة بإجراء الرقابة اللاحقة من دون إسقاط هذه الصلاحية بعامل مرور الزمن. كما قدمت وزارة المالية حسابات المهمة إلى ديوان المحاسبة والذي تحفظ عليها لجهة القيود الافتتاحية العائدة للسنوات التي سبقت تولي الرئيس الشهيد رفيق الحريري رئاسة الحكومة.

وفي محاولة يائسة لتدعيم مقولته بعدم وجود حسابات، يتلطى فريق "الإصلاح والتغيير" بقرارات صادرة عن ديوان المحاسبة بما خص حسابات المهمة. ولكن هل تعلم أخي المواطن لماذا أقدم ديوان المحاسبة على التحفظ على حسابات المهمة المقدمة من حكومات الرئيس الشهيد رفيق الحريري؟ لأن الجنرال ميشال عون، وضمن حروبه العبثية، تَصرَّف آنذاك بأموال الخزينة من دون حسيب أو رقيب وقام بقصف مباني وزارة المالية في منطقة نهر بيروت وغيرها من المباني مما أدى الى إتلاف مستنداتها وإحراقها. ما أفقد مديرية الخزينة ومديرية المحاسبة العامة القدرة على إعداد ميزان دخول الحسابات للعام 1993. بعبارة أخرى، لم يعد بإمكان الدولة اللبنانية تحديد المبالغ المترتبة لها أو عليها، والمتسبب بهذا كله الجنرال ميشال عون ومغامراته المستحيلة.


حكومة الرئيس فؤاد السنيورة الأولى

إن تحفظ ديوان المحاسبة على حسابات المهمة عائد في الدرجة الأولى إلى عدم إدراج ميزان الدخول في حسابات العام 1993 نظراً لعدم إنجاز قطوعات حسابات وحسابات المهمة للأعوام 1979-1992. فهذه القرارات التي أصدرها ديوان المحاسبة هي في الحقيقة إدانة لحقبة الجنرال ميشال عون ولما اقترفته يداه من تدمير ممنهج لإدارات الدولة وعلى رأسها دفاتر حسابات وزارة المالية، ما أدى إلى فقدان المستندات وبالتالي حال دون تمكن وزارة المالية من إعداد ميزان دخول للعام 1993 مع ما رتبه ذلك من تداعيات على إعداد حسابات المهمة العائدة للسنوات التي تلت.

رغم كل ذلك، لقد حاولت وزارة المالية، وبتوجيهات من الرئيس فؤاد السنيورة- وزير المالية آنذاك، إعداد حسابات الأعوام 1992 وما قبل، إلا أن محاولاتها لم تتكلل بالنجاح نظراً لفقدان قسم كبير من المستندات العائدة للأعوام 1990 وما قبل. والسبب في ذلك، كما أشرنا، هو ان ميشال عون تسبب في إحراق دفاتر وسجلات وزارة المالية فحصل انقطاع في تسجيل الوثائق والحسابات. ولم يكن أمام وزارة المالية من حلّ سوى الانطلاق ممّا يسمى صفر حساب الدخول والاستمرار في محاولة إعادة تكوين الحسابات التي أحرق مستنداتها ميشال عون. من هنا فإنه من الطبيعي جداً أن يكون جواب ديوان المحاسبة على أي حساب مهمة للخزينة مقدم له، هو التحفظ.

> أقرت حكومة الرئيس فؤاد السنيورة مشروع قانون للتدقيق بحسابات الدولة منذ العام 1989 حتى اليوم وأحالته إلى المجلس النيابي، ولا يزال نائما في الادراج

لأن حساب الدخول مفقود بفعل عدم إعداد حسابات المهمة عن السنوات 1979- 1992. وهذا بحد ذاته يتطلب محاكمة ومحاسبة لمن تسبب بإحراق تلك السجلات وأفقد الدولة اللبنانية مستنداتها الحسابية عن تلك الفترة. هل عرفت الآن، أخي المواطن، من وقف خلف تدمير حسابات لبنان المالية الماضية؟

بنتيجة ذلك، قام وزير المالية آنذاك فؤاد السنيورة برفع الأمر إلى مجلس الوزراء ومن ثم إلى مجلس النواب، حيث صدر قانون أُعفيت بموجبه وزارة المالية من إعداد حسابات العام 1990 وما قبل.

في موازاة ذلك، قامت وزارة المالية بضبط وتنظيم ومسك قيود كافة عمليات الوزارة منذ مطلع العام 1993 وبالتالي قامت بإعداد حسابات المهمة وقطع حساب الموازنات منذ العام 1993. وهي لذلك قامت بضبط وتعداد الموجودات النقدية في الصناديق وفي حسابات الخزينة في مصرف لبنان بموجب محاضر رسمية. وظلّ تحفظ ديوان المحاسبة عليها ناتجاً عن عدم إدراج حساب الدخول لتلك الأعوام، أي أرصدة الحسابات في نهاية العام 1992 وما يليها، وهذا ما يدعي فريق "الإصلاح والتغيير" أنه تصفير للحسابات.

إذاً، وبمجرد الاطلاع على مضمون قرارات ديوان المحاسبة التي يتلطى خلفها فريق "الإصلاح والتغيير" يتبين أن السبب الأساس لعدم تمكن ديوان المحاسبة من إصدار القرار النهائي بتلك الحسابات يعود إلى فقدان "ميزان الدخول". وإذا ما تم إحصاء كلمة "ميزان الدخول" في تلك القرارات لتبين أنها تكررت عشرات المرات في متن كل قرار من تلك القرارات، ما يشكل في الواقع إدانة صريحة لمن تسبب بعدم تمكن وزارة المالية من تكوين حساب الدخول ألا وهو الجنرال ميشال عون الذي تسبب بإحراق مكاتب وزارة المالية وليس فريق الرئيس الحريري.

وفي خطوة عملية لمعالجة معضلة ميزان الدخول، قامت وزارة المالية في حكومة الرئيس فؤاد السنيورة الأولى بإدراج مادة في موازنة العام 2005، والتي أقرها مجلس النواب في شباط 2006، أعفيت بموجبها وزارة المالية من إعداد حسابات العامين 1991 و1992، كما وضعت الأسس القانونية لمعالجة مسألة ميزان الدخول وأعطت لديوان المحاسبة ووزارة المالية صلاحية إصدار قرار مشترك يضع الآلية العملية لموضوع ميزان الدخول لسنة 1993.

أخي المواطن، هل من يخشى المحاسبة ويود أن يطلب براءة ذمة، كما يزعم ويدّعي تيار "الاصلاح والتغيير"، يتقدم بمشروع قانون، في أيار من العام 2006، للتعاقد مع شركات تدقيق عالمية للتدقيق في حسابات الدولة اللبنانية منذ العام 1989 ولغاية اليوم، وهذا تحديداً ما قامت به حكومة الرئيس فؤاد السنيورة؟ ألم يكن من الأجدى بفريق "الإصلاح والتغيير" المطالبة بإقرار هذا القانون؟ أليست هذه هي الطريقة المثلى لتطبيق الإصلاح ولإجراء المحاسبة والالتزام بالشفافية عن طريق التعاون مع مؤسسات دولية تتمتع بالشفافية والحيادية وهو الأسلوب الذي بدأت تعتمده كبريات الدول في العالم في التدقيق

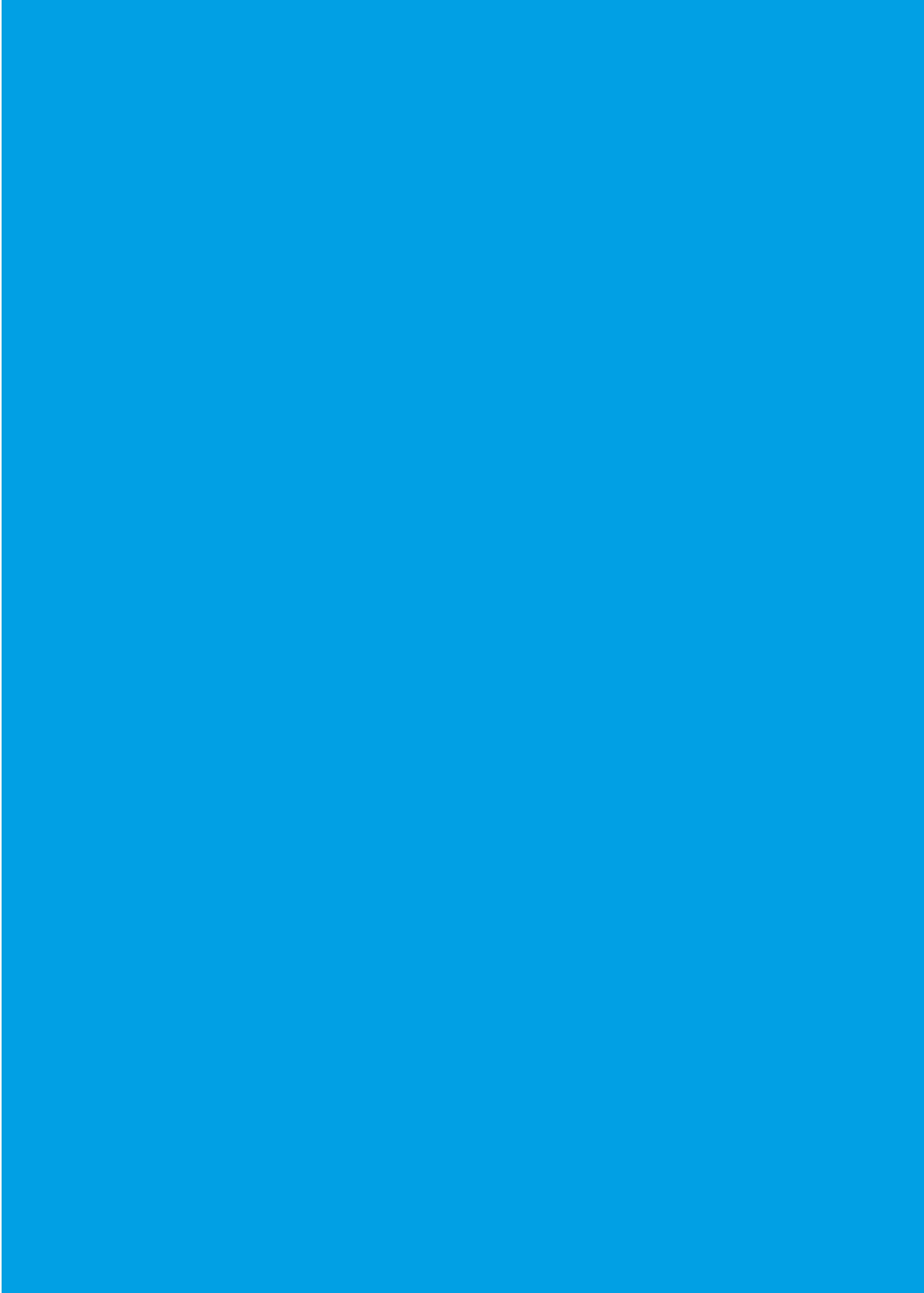
في حساباتها وإطلاع مواطنيها على النتائج المالية لإدارتها لشؤونها العامة؟

هل من يخشى المحاسبة ويريد أن يطلب براءة ذمة، كما يدعي تيار "الاصلاح والتغيير"، يطالب بإنشاء لجنة تحقيق برلمانية للتدقيق بكامل حسابات الدولة، كما فعل نواب تيار "المستقبل" وطالبوا في كل من العامين 2008 و2012؟ أليست هذه الطريقة المثلى للإصلاح والمحاسبة والشفافية؟

هل يستطيع رئيس "الاصلاح والتغيير" ورئيس لجنة المال والموازنة أن يفسّرا سبب مهادنتهما وزارة المالية في حكومة الرئيس نجيب ميقاتي الثانية وعدم ملاحقتها لإنجاز الحسابات المالية بشكلها النهائي؟

تاريخ قطع حساب الموازنة واعداد حساب مهمة الاعوام 1992-2013

سنة الموازنة العامة	قطع الحساب	حساب المهمة
موازنة العام 1979-1992	لا يوجد	لا يوجد
موازنة العام 1993	قانون رقم 408 تاريخ 7 شباط 1995	أودع ديوان المحاسبة بتاريخ 1995/1/0
موازنة العام 1994	قانون رقم 489 تاريخ 13 شباط 1996	أودع ديوان المحاسبة بتاريخ 1996/1/16
موازنة العام 1995	قانون رقم 594 تاريخ 7 شباط 1997	أودع ديوان المحاسبة بتاريخ 1997/1/15
موازنة العام 1996	قانون رقم 670 تاريخ 4 شباط 1998	أودع ديوان المحاسبة بتاريخ 1998/6/9
موازنة العام 1997	قانون رقم 108 تاريخ 23 تموز 1999	أودع ديوان المحاسبة بتاريخ 2004/6/28
موازنة العام 1998	قانون رقم 172 تاريخ 14 شباط 2000	أودع ديوان المحاسبة بتاريخ 2005/6/16
موازنة العام 1999	قانون رقم 325 تاريخ 28 حزيران 2001	أودع ديوان المحاسبة بتاريخ 2005/6/16
موازنة العام 2000	قانون رقم 391 تاريخ 8 شباط 2002	أودع ديوان المحاسبة بتاريخ 2005/6/16
موازنة العام 2001	قانون رقم 496 تاريخ 2003/1/30	أودع مديرية المحاسبة بتاريخ 2009/5/5
موازنة العام 2002	قانون رقم 582 تاريخ 2004/4/22	أودع مديرية المحاسبة بتاريخ 2009/5/5
موازنة العام 2003	قانون رقم 716 تاريخ 2006/2/3	أودع مديرية المحاسبة بتاريخ 2009/5/5
موازنة العام 2004	أرسل إلى مجلس الوزراء في 2010/6/9	أودع مديرية المحاسبة بتاريخ 2010/3/3
موازنة العام 2005	أرسل إلى مجلس الوزراء في 2010/8/20	أودع مديرية المحاسبة بتاريخ 2010/3/3
موازنة العام 2006	أنجز وأرسل إلى ديوان المحاسبة	أودع مديرية المحاسبة بتاريخ 2010/9/1
موازنة العام 2007	أنجز وأرسل إلى ديوان المحاسبة	أودع مديرية المحاسبة بتاريخ 2010/9/1
موازنة العام 2008	كان قيد الإعداد عند استقالة الحكومة	كان قيد الإعداد عند استقالة الحكومة
موازنة العام 2009	كان قيد الإعداد عند استقالة الحكومة	كان قيد الإعداد عند استقالة الحكومة
موازنة العام 2010	هل أعدته الحكومة؟	هل أعدته الحكومة؟
موازنة العام 2011	هل أعدته الحكومة؟	هل أعدته الحكومة؟
موازنة العام 2012	هل أعدته الحكومة؟	هل أعدته الحكومة؟



”
سلفات الخزينة

يزعم تيار "الاصلاح والتغيير" في كتابه "الافتراء والتشويه" أن الحكومات السابقة كانت تستدين وتقرض الوزارات والمؤسسات العامة والمجالس والصناديق، مع علمها بعدم قدرة هذه المؤسسات على ايفاء هذا الدين.
كما يدّعي أن الحكومات السابقة أصدرت سلفات خزينة ب 12 ألف مليار ليرة لبنانية.

أما الوقائع، أخي المواطن، فهي كالتالي:

صحيح أن الحكومات السابقة قامت بإقراض المؤسسات العامة والمجالس والصناديق ولكن تم ذلك وفقاً للقوانين والأصول المرعية الإجراء في منح سلفات الخزينة.

غير أنه بالمقابل، فإن الجنرال عون ووزراءَه لم يعترضوا على سُلَفات الخزينة التي أصدرتها حكومة الرئيس نجيب ميقاتي الثانية لإدارات عامة (وليس لمؤسسات عامة) والتي لا يجيز لها القانون الساري المفعول الإنفاق على تلك الإدارات بموجب سلفات خزينة. ألم ينفق وزراء التيار "الوطني الحر"، وتحديداً وزيرا الطاقة والاتصالات في حكومات ما بعد الدوحة، مئات المليارات بموجب سلفات خزينة خلافاً لقانون المحاسبة العمومية؟ إذا كانت الحكومات السابقة كما ورد في كتاب الافتراء قد أصدرت سلفات خزينة بمجموع 12 الف مليار خلال 18 عاماً، فإنّ حكومة الرئيس نجيب ميقاتي الثانية التي كان ممثلا فيها فريق "الاصلاح والتغيير" بعشرة وزراء، أصدرت في سنة واحدة (عام 2012) عشرات السلفات، ومن بينها سلفة واحدة بقيمة 11 ألف مليار ليرة لبنانية لإنفاقها من قبل الوزارات أي الإدارات العامة. ألم يُثْنِ النائب ابراهيم كنعان على قرار الحكومة بإعطاء هذه السلفة واعتبره قانونيا؟

ولكنّ تيار "الإصلاح والتغيير" لم يكتف بذلك بل تخطاه إلى ما هو أخطر بكثير.

فقد أنفق وزير الاتصالات مئات ملايين الدولارات من حساب ايرادات وزارة الاتصالات مباشرة وعن طريق الشركات التي تدير شبكتي الخلوي من دون إعداد موازنة ومن دون الحصول على موافقة المجلس النيابي أو حتى موافقة مجلس الوزراء على ذلك الانفاق! هذا ناهيك عن عدم حصول الوزير على موافقة ديوان المحاسبة المسبقة على تلك النفقات! وفي ذلك مخالفة فاضحة لأبسط القواعد القانونية والمالية.

فكيف يصبح، أخي المواطن، إنفاقهم بموجب سلفات خزينة للإدارات العامة أو إنفاقهم المباشر من حساب الايرادات قانونياً، بينما يعتبرون أن إنفاق الحكومات السابقة كان غير قانوني؟

الجواب ببساطة أنهم يقولون ما لا يفعلون وأنهم يتقنون الافتراء والتشويه فقط لا غير.

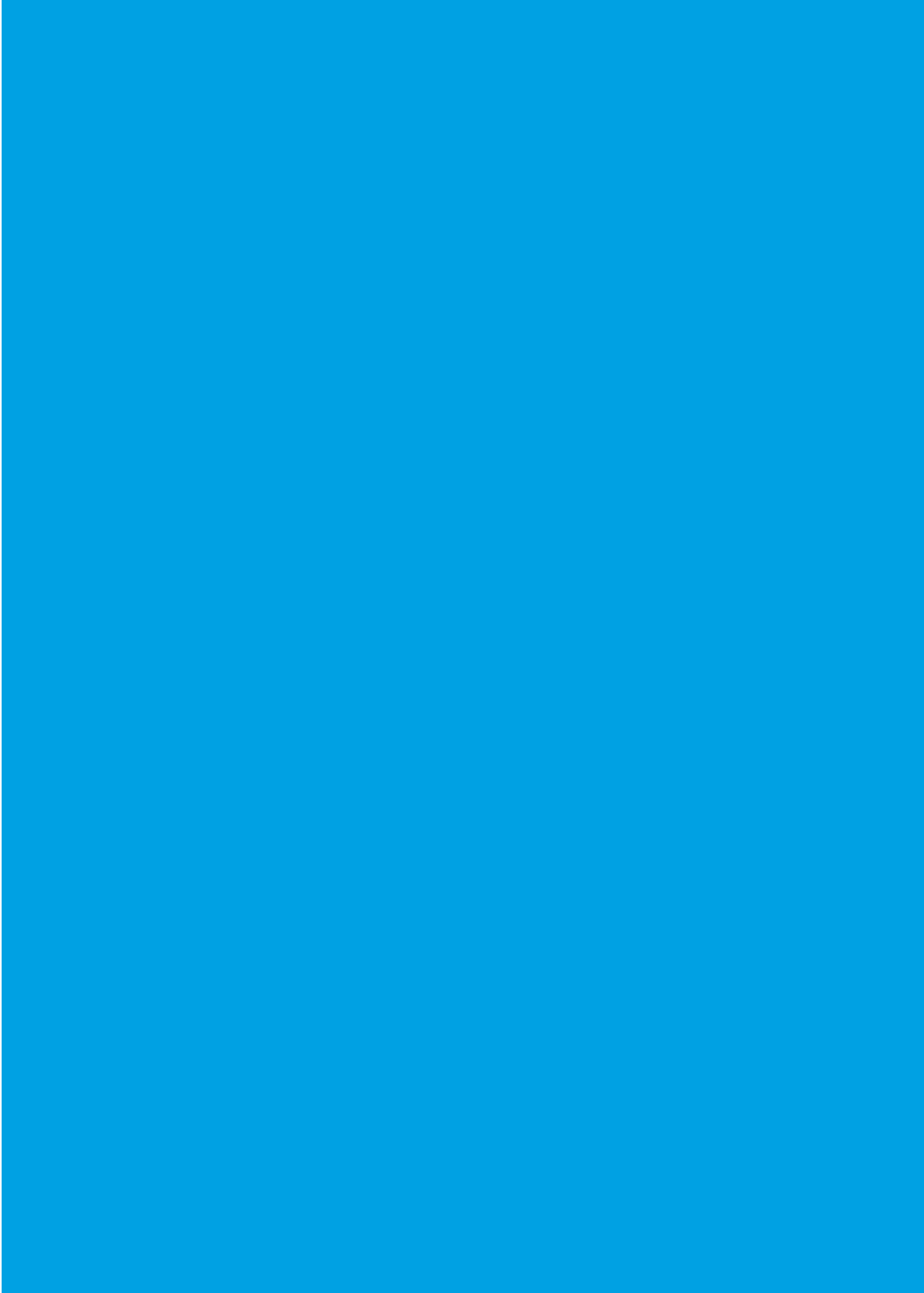


حكومة الرئيس نجيب ميقاتي الثانية

”

11
ألف مليار ليرة

هي قيمة سلفة واحدة، من أصل عشرات سلف الخزينة التي اقرتها حكومة الرئيس نجيب ميقاتي الثانية خلافا للأصول



الهبات

يدّعي تيار "الاصلاح والتغيير" أنه تم قبول وصرف الهبات من العام 1993 حتى اليوم خلافاً للقانون، وأنّ هذه الهبات لم تخضع لأي رقابة. كما يدعي أن مجمل قيمة الهبات بلغت 8 آلاف مليار ليرة لبنانية.

أما الوقائع، أخي المواطن، فهي كالتالي:

أولاً، إنّ رقم الـ8 آلاف مليار ليرة هو غير صحيح إطلاقاً، والنائب كنعان يتستر على الحقيقة. هذا الرقم جرى ذكره في تقرير الهبات الأول الذي رفعه الوزير محمد الصفدي الى لجنة المال والموازنة، والذي تضمن خطأً مطبعياً بقيمة أحد المراسيم بمبلغ 3,9 مليار دولار أميركي.

> جميع الهبات قبلت وأنفقت وفق الأصول القانونية بناء لمشيئة الواهب وتحت إشرافه ورقابته

ولقد قام نواب تيار المستقبل، في حينه، بكشف هذه الفضيحة أمام الرأي العام وأمام لجنة المال والموازنة، والذي عاد الوزير الصفدي واعترف به وصحّحه في تقريره الثاني! وهذا إن دل على شيء، فهو يدل على إصرارهم وإمعانهم في تشويه الحقائق والافتراء على الناس وذلك جرياً على عادتهم، مع علمهم الكامل بعدم صحة ما يدّعونه، مستخفّين بعقول اللبنانيين.

ثانياً، إعتاد الفريق العوني على اتباع سياسة انتقائية في تطبيق القوانين أو تعطيلها كليا. هكذا عطّل كلاً من قانوني الكهرباء والاتصالات مع الإصرار على عدم تطبيقهما. ثم يرفض التيار العوني، وبالأسلوب ذاته، الاعتراف بأن قوانين الموازنة قد أجازت للحكومات قبول الهبات وإنفاقها وفقاً لمشيئة الواهب.

الواضح أنّ القانون بالنسبة لفريق "الإصلاح والتغيير" هو عبارة عن وجهة نظر تتبدل وفق مصالحه. فهل أصبح الالتزام بالقانون جريمة؟ أم كان المطلوب حرمان لبنان من الهبات والمساعدات إرضاءً لعون وفريقه؟

ألا يعرف الجنرال وفريقه أن هذه الهبات فُتحت لها حساباتٌ محدَّدةٌ وواضحة في مصرف لبنان وتم إنفاقها بمعرفة وموافقة الواهب وحسب مشيئته وذلك بموجب كتب رسمية موقعة من قبل الواهبين، كما أن قسماً كبيراً من تلك الهبات كان يتطلب توقيع الواهب على مستندات تحريك حساباتها؟ اي ان الواهب هو الذي وافق على إنفاقها بالتنسيق مع الحكومة اللبنانية.

من جانب آخر، لماذا لا يشير الجنرال عون

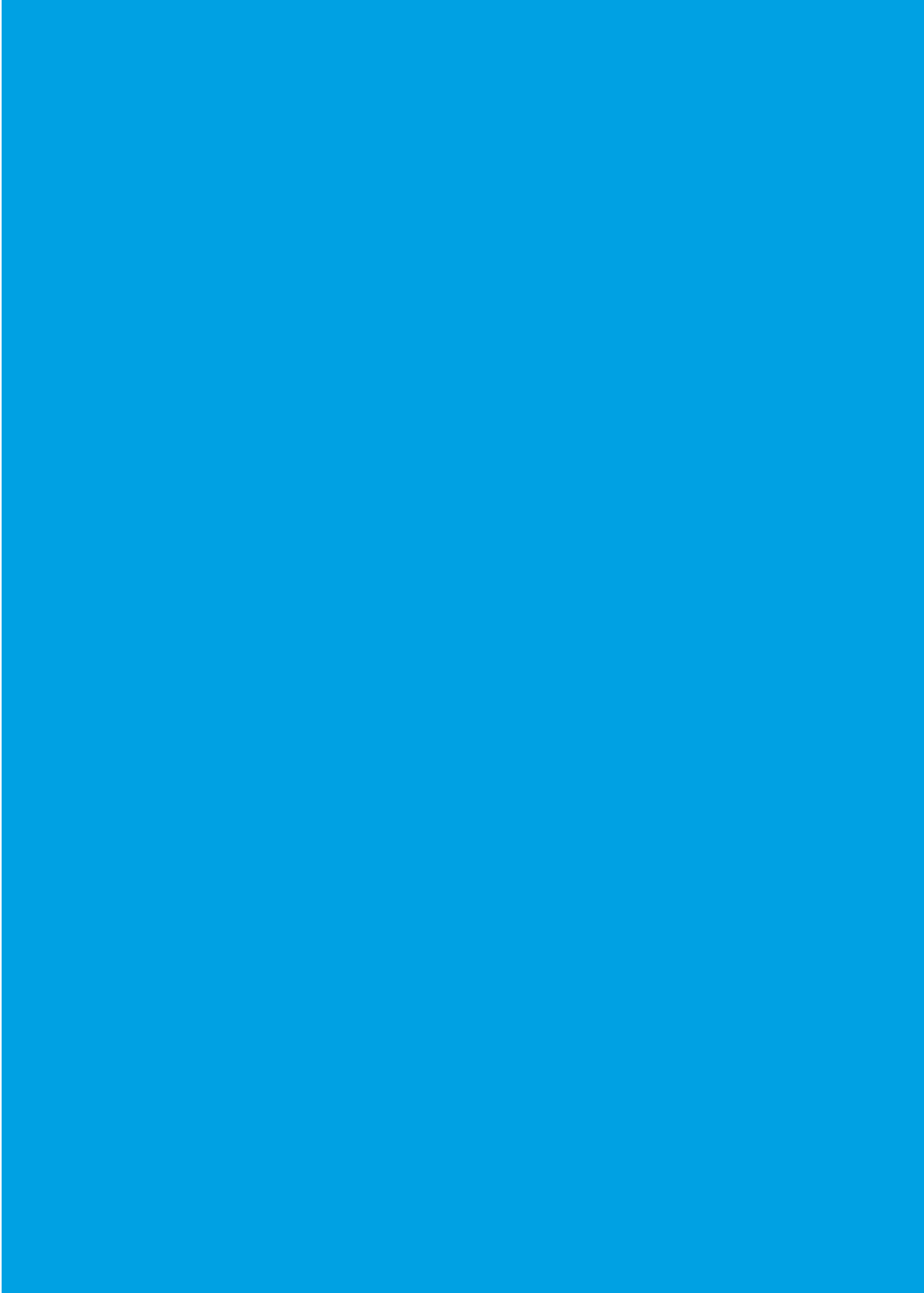


إلى الهبات التي قبلتها الحكومات السابقة وأنفقها وزراؤه بذات الاسلوب، ومنها على سبيل المثال هبات عائدة لوزارة الطاقة، التي يتولاها الوزير المنتمي للتيار الوطني الحر، والتي أُنفقت في معظمها على دفع معاشات المحاسيب والمستشارين؟ والغريب أننا لم نسمع أي اعتراض من قبل الجنرال عون وفريقه على الهبات التي قدمتها ايران وسوريا مباشرةً الى حلفائه بعد حرب العام 2006 من دون المرور بالدولة اللبنانية أو حتى أقله إطلاع الدولة اللبنانية على كيفية إنفاقها ومجالاتها؟

"

60%

من قيمة الهبات التي حصلت عليها الدولة منذ العام 1993 كانت لصالح إعادة الإعمار نتيجة حرب تموز 2006



الدين العام

يدعي تيار "الاصلاح والتغيير" أن مستويات الدين العام وصلت الى ما هي عليه اليوم نتيجة السياسات الخاطئة وغياب الادارة السليمة لهذا الدين، وأن الدين العام في نهاية العام 1992 كان 195 مليون دولار أميركي. كما يدعي أن مؤتمر باريس 3 لم يحصد سوى مليار دولار أميركي. وأدى الى زيادة الدين العام.

أما الوقائع، أخي المواطن، فهي كالتالي:

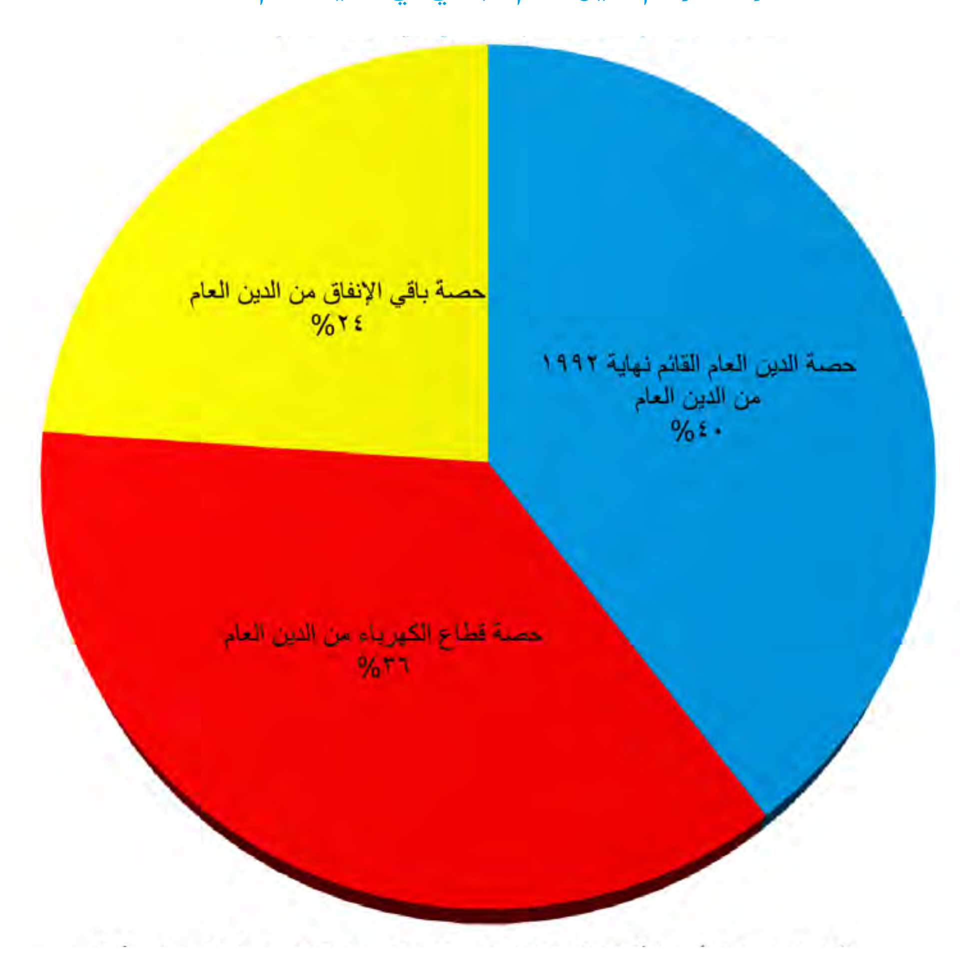
ألا يتذكر الجنرال عون أنه وفي العام 1993 وبفضل حروبه العبثية من "إلغاء" "وتحرير" فقد تسلمت حكومة الرئيس الشهيد رفيق الحريري الأولى بلداً ومؤسسات مدمرة؟ هل

> مؤتمرات باريس1 و 2 و 3 أنتجت دعما للبنان وعززت استقراره الاقتصادي والمالي والنقدي رغم كل العراقيل

نسي الجنرال عون أن الدين العام بدأ بالتراكم عند توليه السلطة في العام 1988 وصولاً الى ما يتعدى 3 مليار دولار أميركي في نهاية العام 1992 وليس 195 مليون دولار اميركي؟ ألا يعلم الجنرال ميشال عون أن خدمة ذلك الدين خلال عشرين سنة يشكل مجموعه التراكمي مع فوائده قرابة ثلث ما أصبح عليه مجموع الدين العام اليوم؟ وبالتالي أليس هو بطبيعة الحال المسؤول عن ذلك؟ وهل يعلم الجنرال والرأي العام أن الثلث الثاني للدين العام كما هو عليه مجموعه اليوم هو نتيجة تراكمات عجز مؤسسة كهرباء لبنان مع فوائد هذا العجز، وهي الوزارة التي تسلمها "التيار الوطني الحر" وقبله حلفاؤه على امتداد معظم السنوات الماضية؟ وبالتالي أليس هو وحلفاؤه المسؤولين عن ذلك؟!

هل يستطيع فريق "الإصلاح والتغيير" أن يخبر المواطنين كيف كان يمكن أن يكون عليه الوضع الاقتصادي والمالي للبنان وكذلك وضع الليرة اللبنانية لولا جهود الرئيس الشهيد رفيق الحريري والرئيس فؤاد السنيورة، وهما اللذان بادرا وسعيا من أجل عقد مؤتمرات باريس 1 و2 و3 لدعم لبنان ولتعزيز استقراره المالي والنقدي؟ هل يستطيع أن يخبر المواطنين من حرم لبنان من الاستفادة الكاملة من نتائج ومفاعيل مؤتمر باريس 3 نتيجة إقفال مجلس النواب، بعد أن حاول عرقلة عقد هذا المؤتمر بقطع الطرق وحرق الدواليب وإقفال المطار قبيل وأثناء انعقاد المؤتمر؟ أليس وزراء عون هم الذين شغلوا وزارات الطاقة والاتصالات، وهم الذين رفضوا التقيّد

مكونات تراكم الدين العام اللبناني في نهاية العام 2012

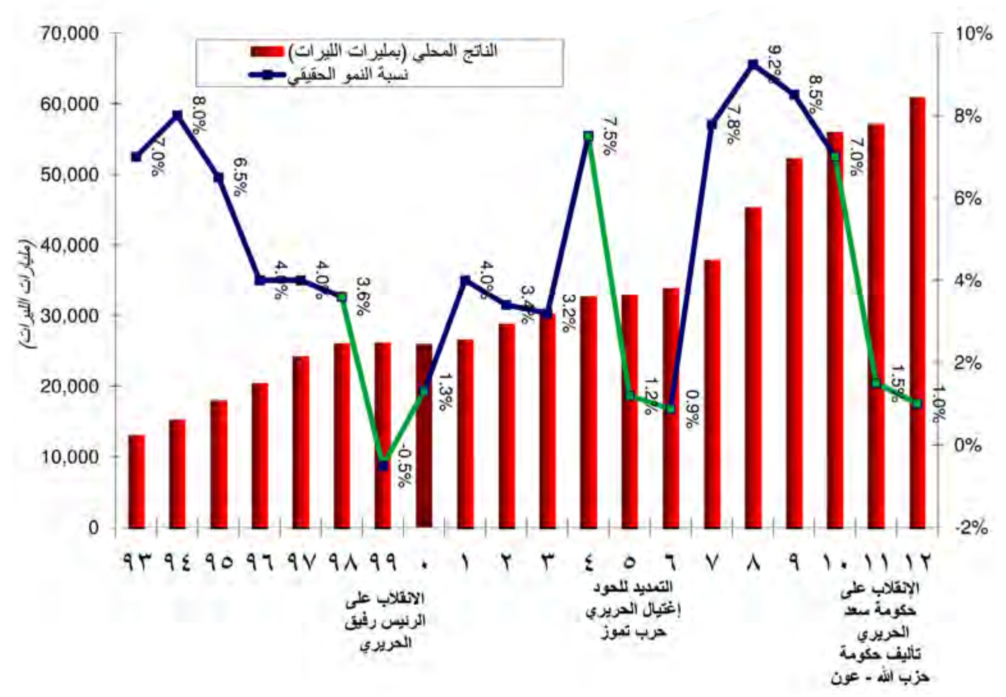


ثلث الدين العام آي ما قيمته 23،2 مليار دولار ناتج عن تراكم عجز الكهرباء و فوائده

بالإصلاحات التي التزمت بها الحكومة في مؤتمر باريس 3 ورفضوا تطبيق قانون الكهرباء وقانون الاتصالات ما أدى إلى حرمان لبنان من اموال ومساعدات تقدر بمئات الملايين من الدولارات.؟ أليس تصرفهم هذا هو الذي حرم لبنان من مساعدات وهبات وقروض ميسرة، فضلاً عن التأثيرات السلبية على مستوى صدقية لبنان تجاه العالم وتحديداً تجاه الدول والمؤسسات والصناديق المانحة؟

هل يستطيع الجنرال عون أن يفسّر للبنانيين لماذا تمت عرقلة تحويل عائدات البلديات من الهاتف الخلوي لمدة 3 سنوات (2009 - 2011) بحجة أن القوانين والأنظمة المعمول بها لا تضع آليةً لتحويلها ليعود ويوافق

تطور الناتج المحلي وتطوير نسبة النمو الحقيقي
1993 -2012



على تحويلها مؤخراً ووفق القوانين والأنظمة ذاتها؟

ولعل أكثر ما يدعو إلى الاستغراب هو تغاضي وإنكار فريق "الإصلاح والتغيير" عن النتائج الايجابية التي تحققت نتيجة السياسات المالية السليمة و مسار التصحيح المالي الذي تم خلال السنوات الماضية وقبل وصولهم إلى السلطة مما حقق معدلات نمو عالية وفائضاً في ميزان المدفوعات، كما أدى أيضاً إلى انخفاض نسبة الدين العام الى الناتج المحلي من 178 في المئة في العام 2006 الى 138 في المئة، في نهاية العام 2010 وهذه النسبة اليوم، وبفضل تيار "الإصلاح والتغيير" وبفضل شركائه في حكومة الانقلاب، تعود إلى الارتفاع

> **4**
> **مليارات دولار**
> **هي قيمة الزيادة في حجم الدين العام في 2012، وهي اكبر زيادة منذ 20 عاما**

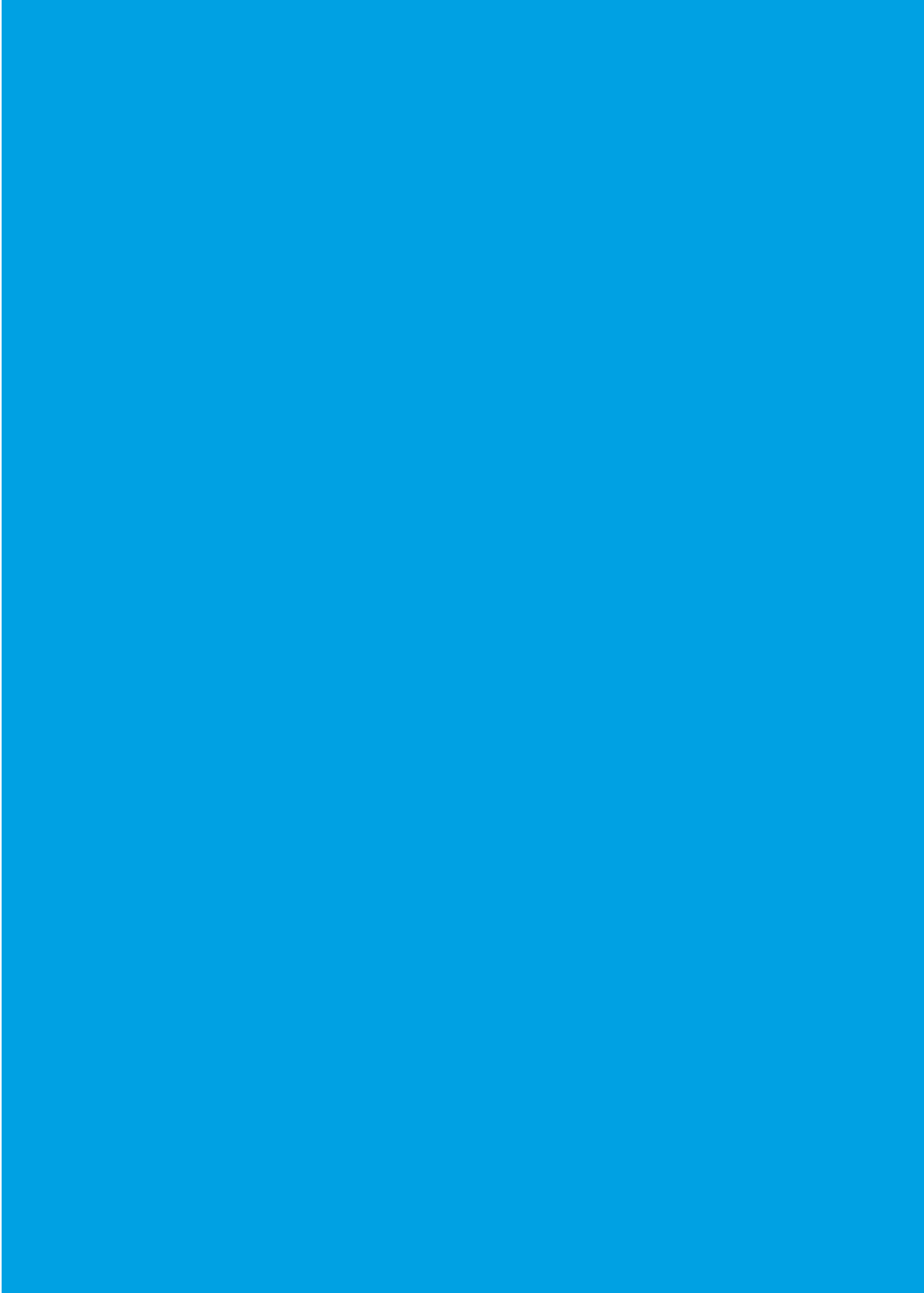
بعد أن أدت ممارساتهم إلى تدهور الاقتصاد وبالتالي انخفاض النمو الاقتصادي إلى ما دون 1,5 % وإلى عجز كبير لسنتين على التوالي في ميزان المدفوعات؟!

كيف يصر من يحرص فعلاً على معالجة الدين العام وتخفيف عبئه على الخزينة، على الإنفاق على مشاريع الكهرباء من خلال الإصرار على الاستدانة بفوائد مرتفعة عبر سندات الخزينة اللبنانية أو القروض المباشرة من البنوك التجارية عوضاً عن الاستعانة بالقروض الميسَّرة من الجهات المانحة والصناديق العربية والدولية أو يرفض الاستعانة بمشاركة القطاع الخاص في إنتاج الكهرباء؟ أليس الهدف من عدم الاستعانة بالصناديق العربية والدولية إبقاء الإنفاق بعيداً عن المراقبة المهنية التي تمارسها تلك الهيئات والصناديق الدولية والعربية ولاسيما عبر الإشراف على وضع دفاتر شروط التلزيم والإصرار على نزاهة عملية التلزيم وحياديتها؟

لقد كان أجدى بالجنرال عون وتياره أن يُطْلِعَ الرأْيَ العامَ على الإجراءات التي اتخذتها حكومة الرئيس نجيب ميقاتي الثانية والتي تمثل فيها فريق "الاصلاح و التغيير" بعشرة وزراء لضبط وتيرة تسارع نمو الدين العام عبر ترشيد الإنفاق. لكنّ الحقيقة هي غير ذلك، حيث إن الأرقام تشير إلى أن السنة الوحيدة التي ارتفع خلالها الدين العام بمبلغ 4 مليار دولار أميركي، وهي أكبر زيادة في الدين العام خلال السنوات العشرين الماضية، كانت في العام 2012 ، اي سنة ممارسة وزراء عون العشرة لمهماتهم الحكومية.

1.5%

بأفضل تقدير هو معدل النمو في عهد حكومة الرئيس نجيب ميقاتي الثانية، والتي تمثل فيها الجنرال عون بـ 10 وزراء، وهي الادنى التي عرفها لبنان منذ عقد ونيف



”
الانماء المتوازن

يدّعي تيار "الاصلاح والتغيير" أنّ الحكومات المتعاقبة منذ العام 1993 اهتمت بالعاصمة وضواحيها وأهملت بقية المناطق. كما يدعي أن الحكومة خصصت في العام 1997 مبلغ 150 مليار ليرة لبنانية لإنماء مناطق بعلبك الهرمل وعكار ووضعته بتصرف مجلس الإنماء والإعمار. وبعد مضي سنتين من دون إنفاق أي مبلغ من هذا الاعتماد، تم تخفيضه الى 68 مليار ليرة.

أما الوقائع، أخي المواطن، فهي كالتالي:

استنادا إلى القانون رقم 663 تاريخ 1997/7/24 والذي أجاز فتح اعتماد لتنفيذ مشاريع إنمائية في مناطق بعلبك - الهرمل وعكار وغيرها، قامت حكومة الرئيس رفيق الحريري آنذاك بإصدار مرسوم نقلت بموجبه اعتماداً بقيمة 118 مليار ليرة لبنانية 50 مليار منها تم تنفيذه من خلال وزارة الأشغال و 68 مليار ليرة لبنانية لتنفيذ مشاريع عبر مجلس الإنماء والإعمار.

لقد قام مجلس الإنماء والإعمار بتنفيذ كامل المشاريع التي خصصت لها تلك المبالغ، وفوق ذلك قام وبموجب قوانين أقرها مجلس النواب بتأمين تمويل إضافي من البنك الإسلامي للتنمية بمبلغ يزيد عن 24 مليون دولار أميركي لاستكمال المشاريع في منطقة بعلبك - الهرمل. أما بالنسبة للإنماء المتوازن بشكل عام، فالحقائق الدامغة تبين أنه وعلى مدى الأعوام 1992 الى العام 2008 أنفقت الحكومات ما يقارب 5 مليار دولار أميركي على المشاريع الاستثمارية (دون احتساب الإنفاق على المشاريع ذات الطابع الوطني كالكهرباء والمطار والجامعة اللبنانية والاوتوسترادات وغيرها)، حيث توزع الإنفاق فيها على الشكل التالي: 20 بالمائة لمناطق الشمال وعكار، و 22 بالمائة للجنوب والنبطية، و32 بالمائة لجبل لبنان، و14 بالمائة للبقاع وبعلبك الهرمل، و12 بالمائة لبيروت.

وبالتالي فإن ادعاء تيار "الاصلاح والتغيير" أن الحكومات المتعاقبة منذ عام 1993 اهتمت بالعاصمة وضواحيها واهملت بقية المناطق هو ادعاء باطل!

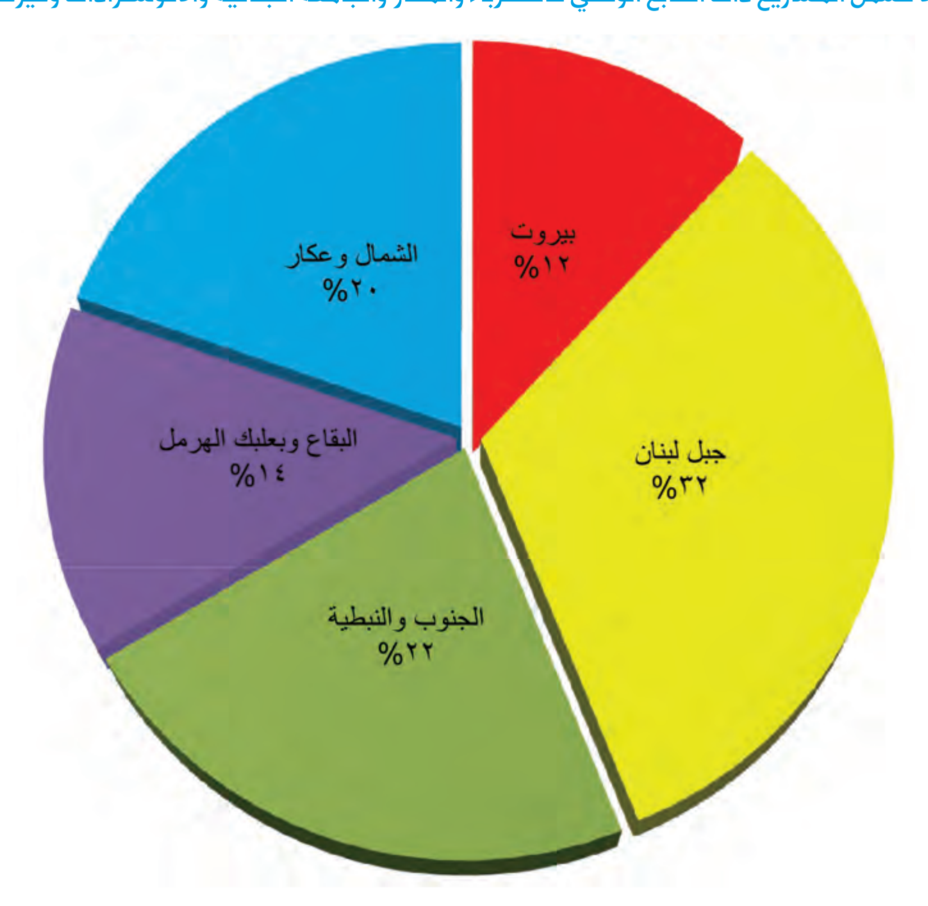
"

14
مليار دولار
تقريبا هي قيمة المشاريع الاستثمارية المنفذة منذ العام 1992 وحتى نهاية العام 2008

المشاريع الاستثمارية المنفذة

1992 - 2008

(لا تشمل المشاريع ذات الطابع الوطني كالكهرباء والمطار والجامعة اللبنانية والأتوستردادات وغيرها)

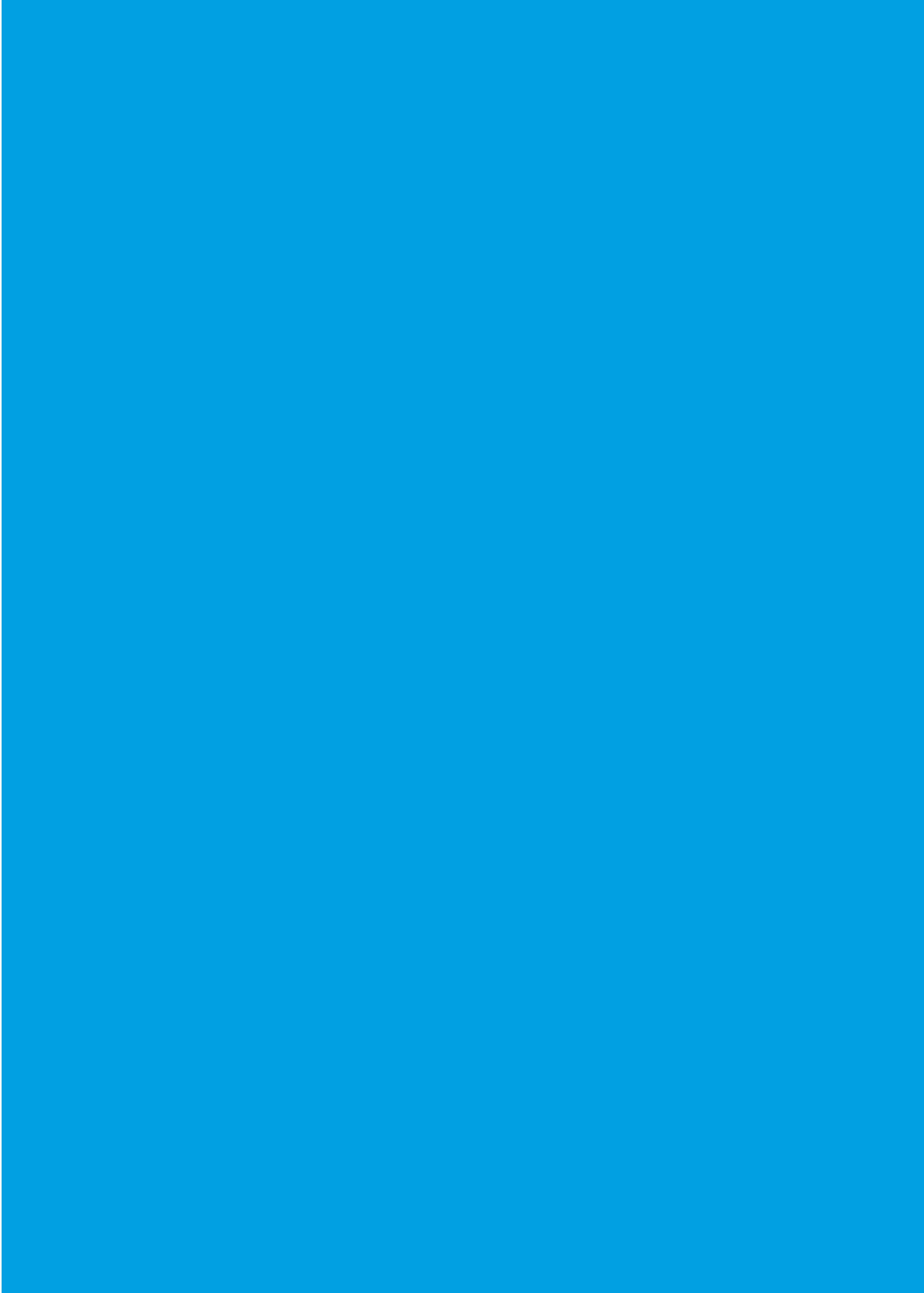


المشاريع الاستثمارية المنفذة (بملايين الدولارات)

1992 - 2008

(لا تشمل المشاريع ذات الطابع الوطني كالكهرباء والمطار والجامعة اللبنانية والأتوستردادات وغيرها)

المحافظة	بيروت	جبل لبنان	الجنوب والنبطية	البقاع وبعلبك الهرمل	الشمال وعكار
قيمة الاستثمار	863	2،382	1،648	1،037	1،448
نسبة الاستثمار	%12	%32	%22	%14	%20



”

التجاوز في الانفاق العام

يدعي تيار "الاصلاح والتغيير" أن حكومات الرئيس فؤاد السنيورة لم تقدم موازنات وأنها تجاوزت الإنفاق المسموح بـ 11 مليار دولار أميركي، وأنها أنفقت على أساس مشاريع موازنات.

أما الوقائع، أخي المواطن، فهي كالتالي:

لقد قدمت حكومات الرئيس فؤاد السنيورة والرئيس سعد الحريري، ورغم الظروف السياسية والأمنية الدقيقة والخطيرة التي سادت في تلك المرحلة، مشاريع موازنات الأعوام 2006، 2007، 2008، 2009 و2010 إلى المجلس النيابي، لكن تم تعطيل اقرارها وتصديقها في مجلس النواب بسبب إقفال المجلس النيابي ولأسباب سياسية معروفة. وإذا كانت الظروف القاهرة وضرورة تسيير المرافق العامة وعدم إقرار الموازنات أوجبت تخطي حدود الإنفاق وفق القاعدة الإثني عشرية خلال السنوات الخمس 2006 - 2010، وهو ما أجازه ووافق عليه ديوان المحاسبة في كافة قراراته عبر الموافقة المسبقة على الإنفاق، مع العلم أن هذا الإنفاق جاء وفق سقف الموازنات التي أقرها مجلس الوزراء وأحالها إلى المجلس النيابي.

لكنّ السؤال يبقى لماذا لا تفصح الحكومة، التي شارك فيها التيار بعشرة وزراء، عن الأسباب الحقيقية والظروف القاهرة التي دعتها إلى تخطي القاعدة الإثني عشرية في السنتين

11 مليار دولار

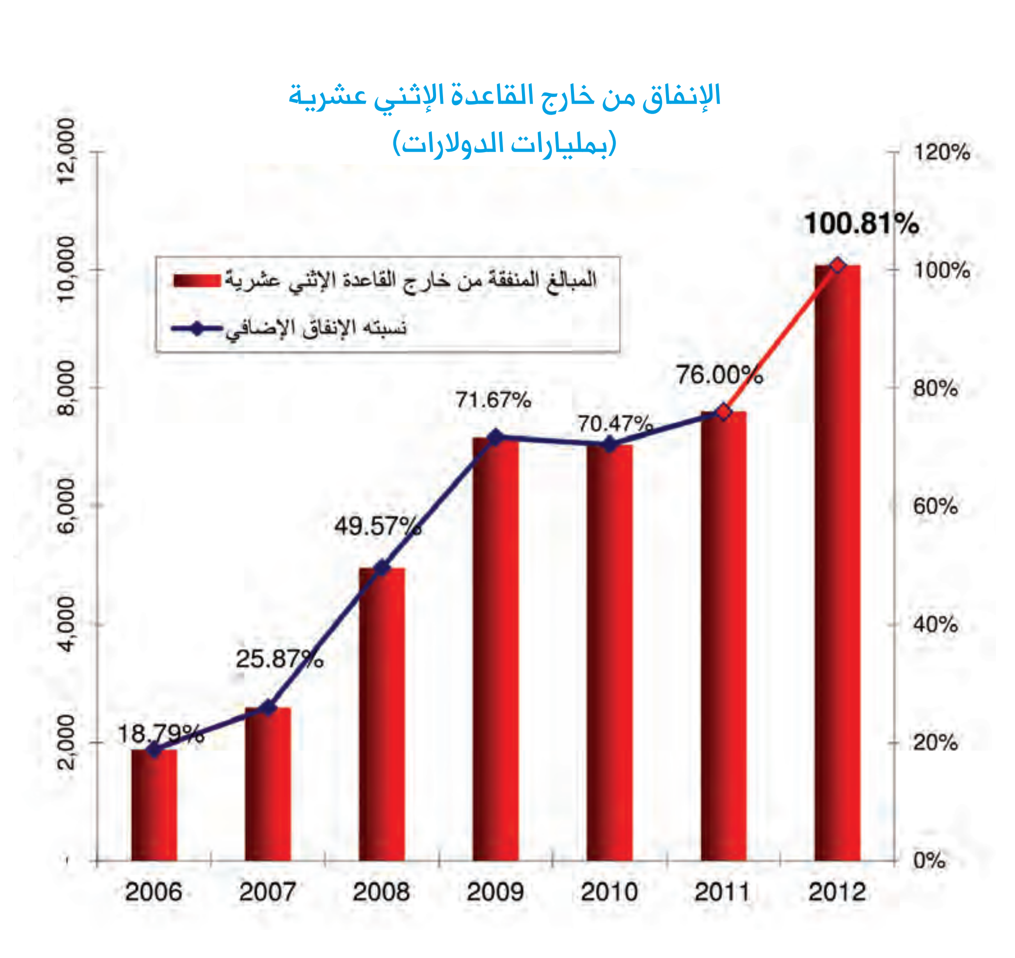
إنفاق إضافي من خارج القاعدة الاثني عشرية أنفقتها حكومة الرئيس نجيب ميقاتي الثانية خلال سنتين!

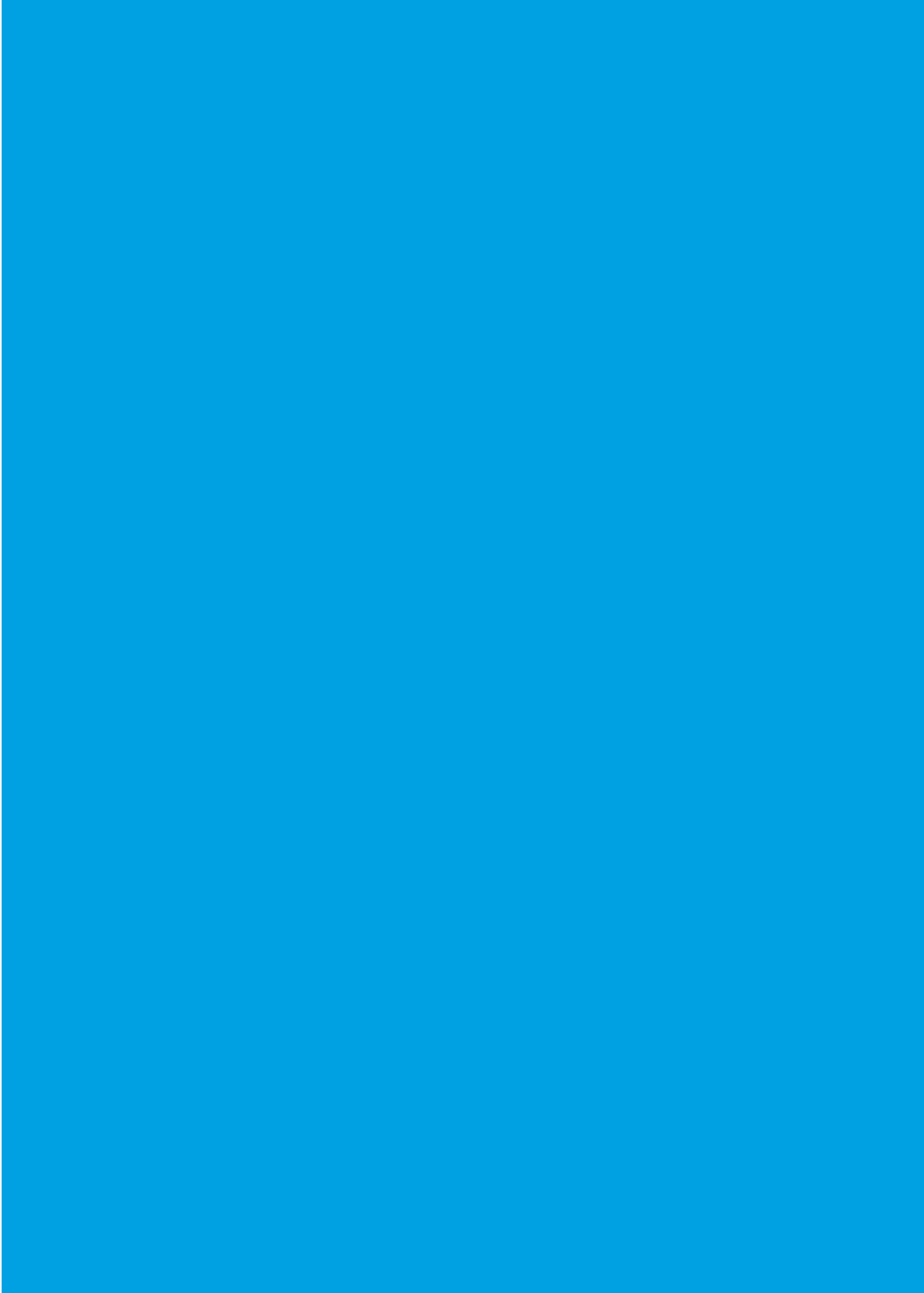


2011 و2012 ودون الالتزام بسقف للإنفاق؟ وإذا كانت حكومات الرئيس فؤاد السنيورة قد اضطرت، ووفق قواعد الظروف الاستثنائية، إلى تخطي القاعدة الإثني عشرية بـ11 مليار دولار أميركي خلال أربع سنوات، فلماذا لا يطلعنا فريق "الإصلاح والتغيير" على الأسباب الموجبة التي أوجبت على حكومتهم تجاوز القاعدة الإثني عشرية بأكثر من 11 مليار دولار اميركي في أقل من سنتين؟

في الحالتين كان هناك تخط على حدود القاعدة الإثني عشرية.

الفرق فقط انه في حال الحكومات في الأعوام 2006-2010 فإنها كانت تنفق استناداً إلى موازنات جرى إعدادها ولم يقرها مجلس النواب بينما في حكومة الانقلاب التي شارك بها وزراء عون فإنه لم يجر حتى إعداد مشاريع الموازنات للسنوات 2011 - 2013 كما لم يتم الالتزام بأي سقف للانفاق.





الحوالات المفقودة والشيكات المفقودة

يدعي تيار "الاصلاح والتغيير" أن هناك العديد من الشيكات وحوالات الصرف مفقودة ومصيرها مجهول، ولم يُعرف ما اذا كانت قد صُرفت.

أما الوقائع، أخي المواطن، فهي كالتالي:

لقد جرى إطلاع الرأي العام وتم الرد على هذا الادعاء في أكثر من مناسبة ولكن الذي أطلق هذه الشائعة لا يريد أن يقر ويعترف بعدم صدقيتها.

من المتعارف عليه في القواعد المالية والمحاسبية أنه اذا حررت مؤسسة ما أو شخص ما شيكاً أو أصدر أمر صرف وأخطأ في إعداده، فلا يمكن إعادة استعمال الرقم التسلسلي لهذا الشيك أو تلك الحوالة مرة أخرى. فوزارة المالية، كما في كل وزارات المالية في العالم، التي تصدر مئات آلاف الحوالات والشيكات سنوياً، من الطبيعي أن تواجه حالات تضطر

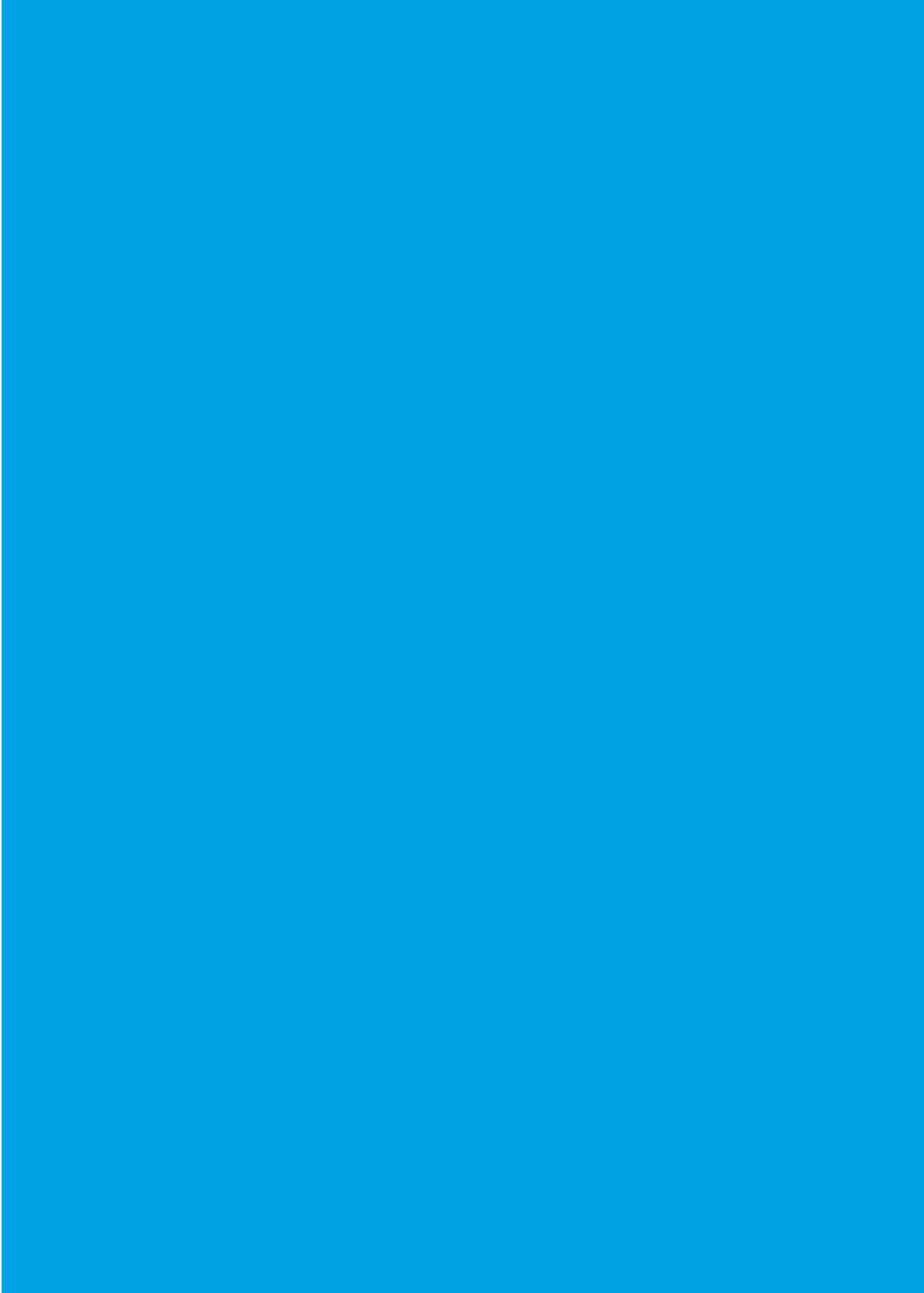
> أفادت كافة صناديق المالية أنه لم يتم دفع أي مبلغ بموجب أي من تلك الشيكات أو الحوالات الملغاة

فيها إلى إلغاء بعض تلك الحوالات أو تلك الشيكات وبالتالي يتوجب عندها عدم إعادة استعمال ذات أرقام الشيكات أو الحوالات، وهذه الحالات تشكل نسبةً متدنيةً جداً مقارنةً بعدد العمليات التي تجريها عادةً وزارة المالية. وجميع تلك الشيكات والحوالات لم يجر دفعها على الإطلاق، كما أن وزيرة المالية ريا الحسن، وزيادةً في الطمأنينة، أوعزت الى مديرية الخزينة في العام 2010، لتوجيه كتاب لشرح حقيقة الأمر بخصوص ما أثير حول ما سمي زوراً بالحوالات المفقودة إلى كافة صناديق وزارة المال والى مصرف لبنان لتبيان حقيقتها. ونتيجةً لذلك أفادت كافة الصناديق أن لا وجود لأي معاملة مدفوعة تعود لأرقام تلك الحوالات الملغاة، في العام 2001.

أما بالنسبة لما أثير حول الشيكات المفقودة فقد أكدت مديرية الخزينة عدم صحة ما أثير وأن كافة الشيكات، بما فيها تلك التي ادعى البعض أنها ملغاة، هي مدونة في سجلات ومحاسبة وزارة المالية. وهذا ما أكده الفريق المكلف من قبل مدير عام وزارة المالية للتدقيق بهذه الشيكات لرئيس لجنة المال والموازنة إلا أن الأخير أصر على عناده بعدم الاعتراف بالحقيقة.

أليس من المستغرب أن لا يطالب فريق "الإصلاح والتغيير" بمعرفة حقيقة ما أثاره عن أرقام حوالات وشيكات غير مستعملة إن في العام 2001 أو غيرها من الأعوام؟ ألم يكن أجدى بهم مطالبة وزارة المالية بالتحقق عبر صناديقها وكذلك في مصرف لبنان عمّا إذا كان أي من تلك

الشيكات او الحوالات قد استُعمل لصرف أي مبلغ من المال؟ وبالرغم من أنهم يعلمون علم اليقين أنه لم يجر صرف أي مبلغ بموجب تلك الشيكات أو الحوالات الملغاة، إلا أنه من الواضح أن الهدف ليس الحقيقة أو الشفافية بل إن المقصود الغوغائية والمزايدات السياسية والافتراء والتشكيك ليس إلا.



السلطة في خدمة الانتخابات

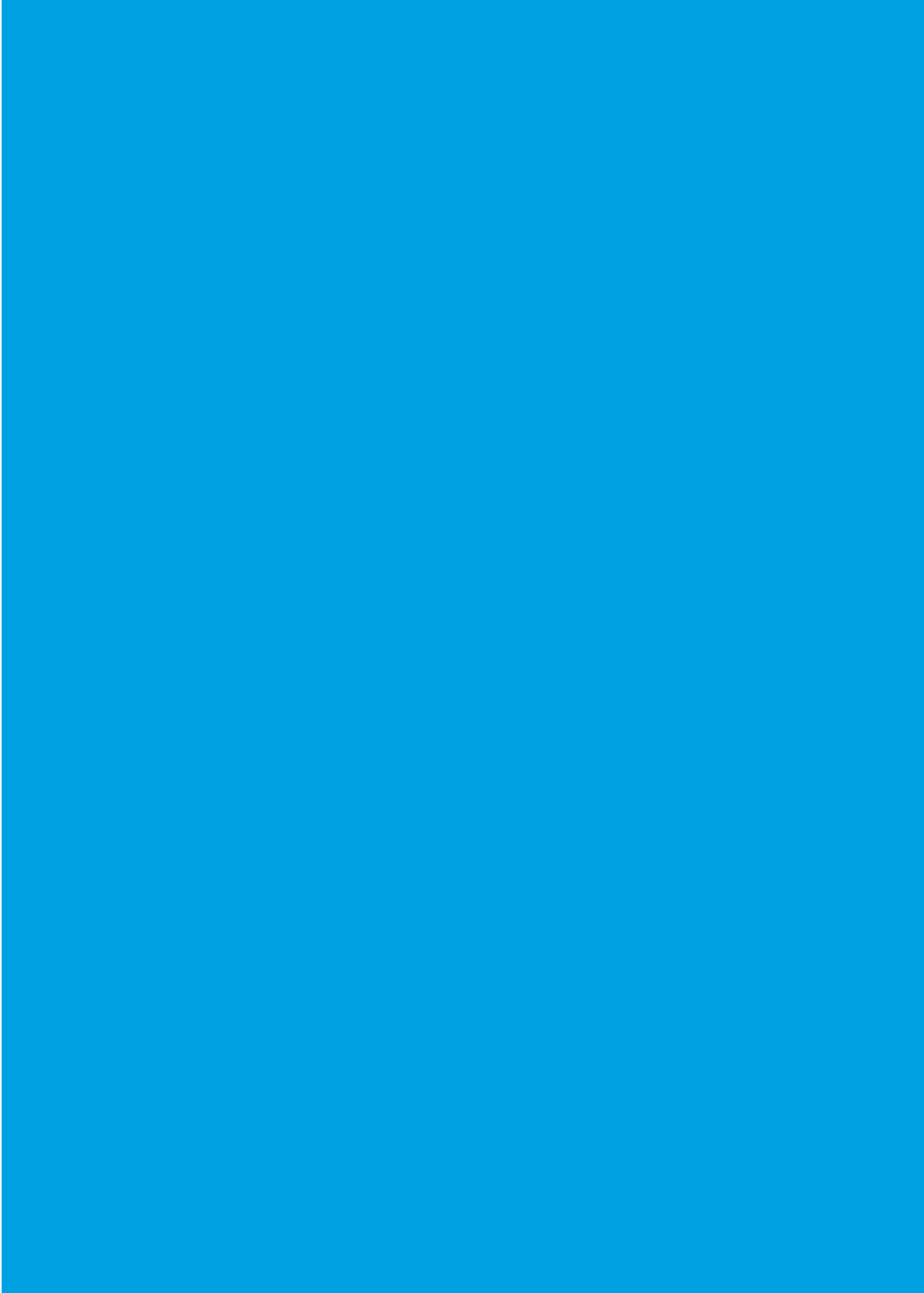
يدّعي فريق "الإصلاح والتغيير" أن الرئيس فؤاد السنيورة استغل منصبه رئيساً للحكومة للقيام بدعاية انتخابية لرئيس تيار "المستقبل"، حيث قام بقبول هبات عينية مقدمة من النائب سعد الحريري مخصصة لمشاريع إنمائية مختلفة. ويدعي أن هذه الهبات هي مجرد كلام على ورق وأنه لم ينفذ منها أي شيء وأنها محض دعاية انتخابية.

أما الوقائع، أخي المواطن، فهي كالتالي:

ليس من شيم الرئيس الشهيد رفيق الحريري أو الرئيس سعد الحريري التبجح بكل ما يقدمانه من مساعدات اجتماعية وانمائية. وبالرغم من ذلك فقد كانت تلك المساعدات عرضة للتهجمات على مدى السنين الماضية. وها هو فريق "الإصلاح والتغيير" ينتهج الأسلوب ذاته.

أما بالنسبة لما أثاره فريق "الافتراء والتشويه" فإنّ الوقائع تؤكد أن المحصلة النهائية للمشاريع الإنمائية التي صدرت بها مراسيم رسمية تشير الى أن الرئيس الحريري قد باشر بتنفيذ كامل التعهدات التي التزم بها، منها ما تم إنجازه ومنها ما هو قيد الإنجاز. ومن المشاريع التي تم انجازها: إنشاء وتجهيز 7 مدارس رسمية في عكار، و4 مدارس رسمية في بلدات عكار هي قيد التجهيز، إضافة إلى إنشاء مدرسة في قضاء البترون، وإنشاء مدرسة في قضاء المنية - الضنية، وإنشاء ثانويتين في قضاء طرابلس منطقة باب التبانة، تجهيز مدرستين في قضاء المنية - الضنية، وإنشاء مركز صحي في البترون.

> ”
> إن المحصلة النهائية للمشاريع الإنمائية التي صدرت بها مراسيم رسمية تشير الى أن الرئيس الحريري قد باشر بتنفيذ كامل التعهدات التي التزم بها



”

بعض الحقائق في
ملف الهاتف الخليوي

يدّعي فريق "الإصلاح والتغيير" أنه عند تلزيم الهاتف الخليوي في عام 1994 قامت الحكومة بتعديل شروط التلزيم لصالح الشركتين الملتزمتين آنذاك، ما أدى الى ضياع ايرادات بقيمة 139 مليون دولار أميركي.

كما يدعي الفريق نفسه أن الحكومة قامت سنة 2002 بإلغاء العقد مع الشركتين ودفعت تعويضاً بقيمة 180 مليون دولار أميركي.

أما الوقائع، أخي المواطن، فهي كالتالي:

وضعت الحكومة اللبنانية يومها معايير مبدئية لاستدراج عروض من قبل شركات عالمية لتركيب وتشغيل شبكتي الهاتف الخليوي. ومن ضمن هذه المعايير، اقترحت الحكومة أن تكون حصة الدولة من الايرادات 20 بالمائة للسنوات الخمس الأولى، و30 بالمائة للسنوات الثلاث التالية و 40 بالمائة للسنتين التاليتين و50 بالمائة للسنتين الاخيرتين. إلا أن جميع العروض التي قدّمت الى الدولة اللبنانية في حينه تراوحت حصة الدولة فيها ما بين 10 و 20 بالمائة، وعلى مدة استثمار تراوحت بين 7 و 12 سنة، وهذه النسب أتت انعكاساً لواقع الاستثمار العالمي في قطاع الاتصالات في تلك الفترة، حيث كان الاستثمار في قطاع الخليوي لا يزال في بداياته وحيث كانت مخاطره عالية وكلفة الاستثمار فيه مرتفعة ونسب عائداته ونموه المستقبلي غير واضحة المعالم آنذاك، وذلك لأنّ لبنان كان السباق في إطلاق هذه الخدمة في المنطقة. وعلى هذا الأساس، فقد اقترح وزير الاتصالات في حينه أن تكون حصة الدولة 20 بالمائة للسنوات الثمانية الاولى على أن تبقى النسبة 40 بالمائة للسنوات التاسعة والعاشرة، وفي حال تمديد العقود سنتين إضافيتين، تكون حصة الدولة 50 بالمائة. ولقد وافق مجلس الوزراء على اقتراح الوزير بقراره رقم 28 سنة 1994.

أما ما أثير حول إلغاء العقود، فلم ينس اللبنانيون حقيقة الحملة السياسية التي خيضت على الرئيس الشهيد رفيق الحريري

> **مئات ملايين الدولارات أنفقها وزراء التيار الوطني في وزارة الاتصالات من حساب الايرادات دون حسيب أو رقيب. والنتيجة مزيد من التردي في الخدمات.**

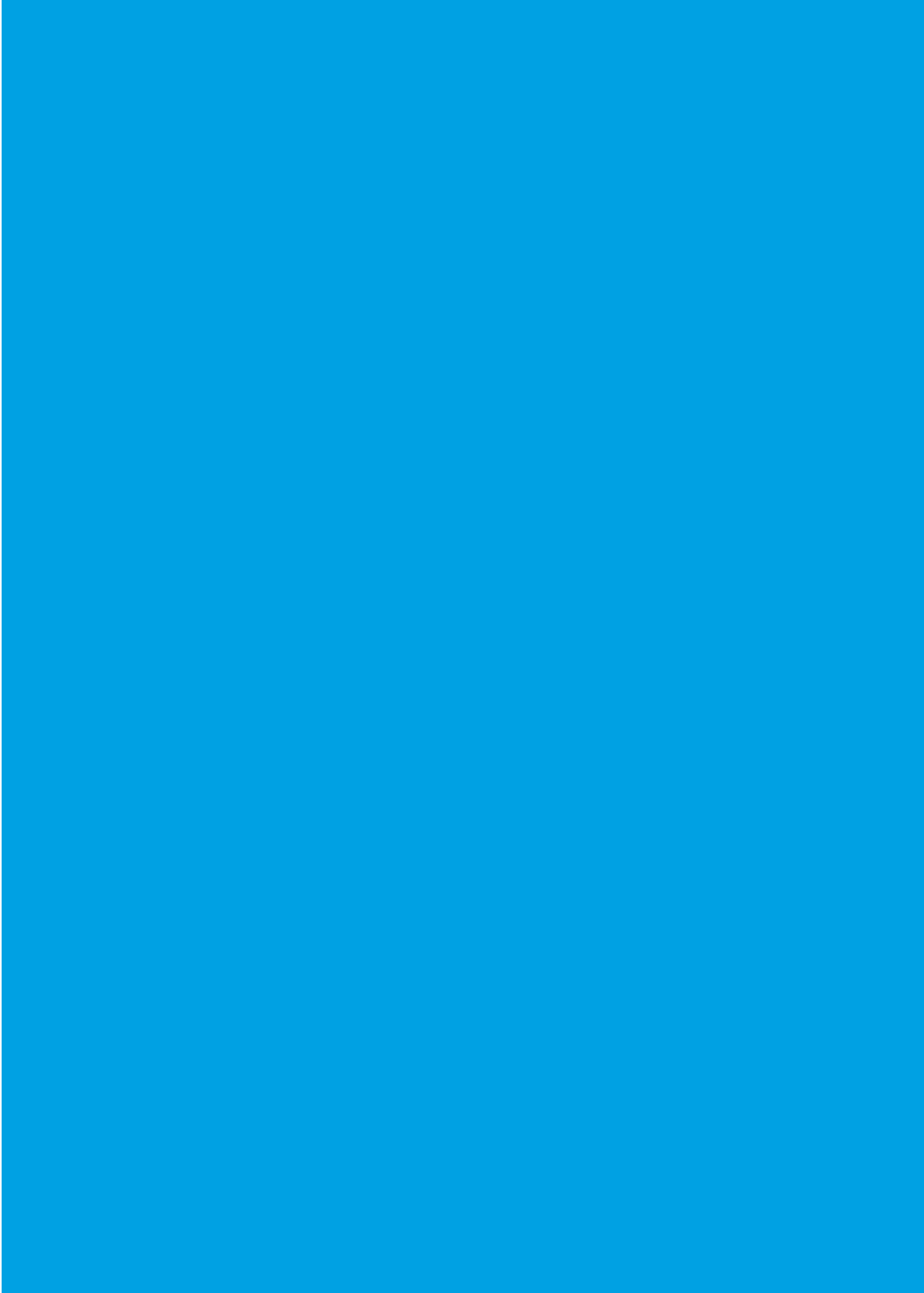
وضده وعلى الشركات الملتزمة بناء وتشغيل وإدارة هذا القطاع في حينه. فما كان من الرئيس الشهيد إلا أن طالب بإلغاء العقود وأعد مشروع قانون يمكن الحكومة من استدراج عروض لتخصيص القطاع والذي صادق عليه المجلس النيابي، إلا أنه ومرة أخرى خيضت حملة شعواء على الخصخصة وعلى الرئيس الحريري ما أدى إلى عرقلة الموضوع إلى يومنا هذا.

أليست تلك الحملات وما تلاها من ممارسة وزراء التيار العوني في وزارة الاتصالات حرمت لبنان من جذب استثمارات كبيرة لهذا القطاع مع ما يعنيه من ضياع عشرات آلاف فرص العمل على اللبنانيين؟ هذا فضلا عن رداءة الخدمات وتدني مستوى تصنيف لبنان في مختلف خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات إلى أدنى المراتب وفق التصنيفات العالمية؟ ألا تعتبر هذه الممارسات جريمةً تجاه الوطن ونمو اقتصاده وخلق فرص عمل لشبابه؟!



”

تراجع تصنيف لبنان العالمي في مجال الإتصالات والمعلوماتية منذ تولي وزراء التيار الإصلاح والتغيير وزارة الاتصالات!



من مآثر الرئيس فؤاد السنيورة

يدّعي تيار "الاصلاح والتغيير" أن الرئيس فؤاد السنيورة قام بتسوية مع الشركة الملتزمة بيع أوراق التيكوتاك، وهو الأمر الذي ضيع على الخزينة خمسة مليارات ليرة لبنانية.

أما الوقائع، أخي المواطن، فهي كالتالي:

إن هذا الملف استند فقط إلى إخبار ورد من شخص مجهول الهوية ومن دون تقديم أي

> أثبتت تحقيقات المدعي العام المالي عدم وجود أي هدر للأموال العامة وأن الاجراءات التي قام بها الرئيس السنيورة ادّت إلى استيفاء وزارة المالية أموالها من الشركة الملتزمة بيع أوراق التيكوتاك وأصدر قرار ببطلانها وعدم وجود قضية في الاساس

مستند ثبوتي، جرى تقديمه خلال الفترة الممتدة من العام 1999 لغاية الانتخابات النيابية التي جرت في العام 2000، وهي الفترة التي شهدت حملةً شعواء استهدفت الرئيس الشهيد رفيق الحريري وفريق عمله، عبر إثارة ما كان يسمى بـ«الملفات» التي كان يتولى إثارتها "مجهول" أو "مواطن صالح".

ومن ضمن ذلك ما أثير وقتها بشأن محرقة برج حمود.

إن وزير المالية آنذاك فؤاد السنيورة هو الذي بادر الى الكشف عن هذه المخالفة وهو الذي قام حينها وفوراً باتخاذ كافة الإجراءات لتحصيل حقوق الخزينة. واتخذ الإجراءات اللازمة من أجل ضمان عدم تكرار مثل هذه المخالفة.

إن وزير المالية فؤاد السنيورة، وبعد اكتشاف المخالفة، طلب التوسع في التحقيقات وطلب عبر السفارة اللبنانية في كندا، من الشركة التي كانت تتولى طباعة البطاقات تزويده بمعلومات حول عدد البطاقات التي جرى طبعها لصالح الشركة الملتزمة لجميع السنوات وليس فقط للإصدار الذي تم ضبطه في الجمارك، بهدف تحديد المبالغ المتوجبة بذمة الشركة الملتزمة لصالح الخزينة.

لقد ثبت بالدليل القاطع أن تقرير المفتش المالي مشوب بعدد كبير من العيوب الحسابية والقانونية ومنها أنه أفاد في تقريره إن وزارة المالية لم تستوف من الملتزم سوى مبلغ قدره 1,110,408,200 ليرة لبنانية في حين ان وزارة المالية استوفت من الملتزم اضافة الى هذا المبلغ مبلغاً وقدره

750,000,000 ليرة لبنانية بموجب شك رقم 9822 تاريخ 1997/12/19 ومبلغاً آخر وقدره 1,080,000,000 ليرة لبنانية بموجب تسديدات الملتزم لمديرية اليانصيب الوطني لحصة الادارة من الـ1,500,000 بطاقة إضافية والعائدة للكميات المضبوطة في الجمارك وذلك بموجب القرار رقم 329 تاريخ 1997/4/7 مما يجعل مجموع المبالغ التي حصلتها الخزينة اللبنانية 2,940,408,200 ليرة لبنانية يضاف اليها المبالغ المحصلة في الجمارك والبالغة 150,094,700 ليرة لبنانية فيصبح مجموع المبالغ المحصلة من الملتزم في وزارة المالية والجمارك 3,090,502,900 ليرة لبنانية.

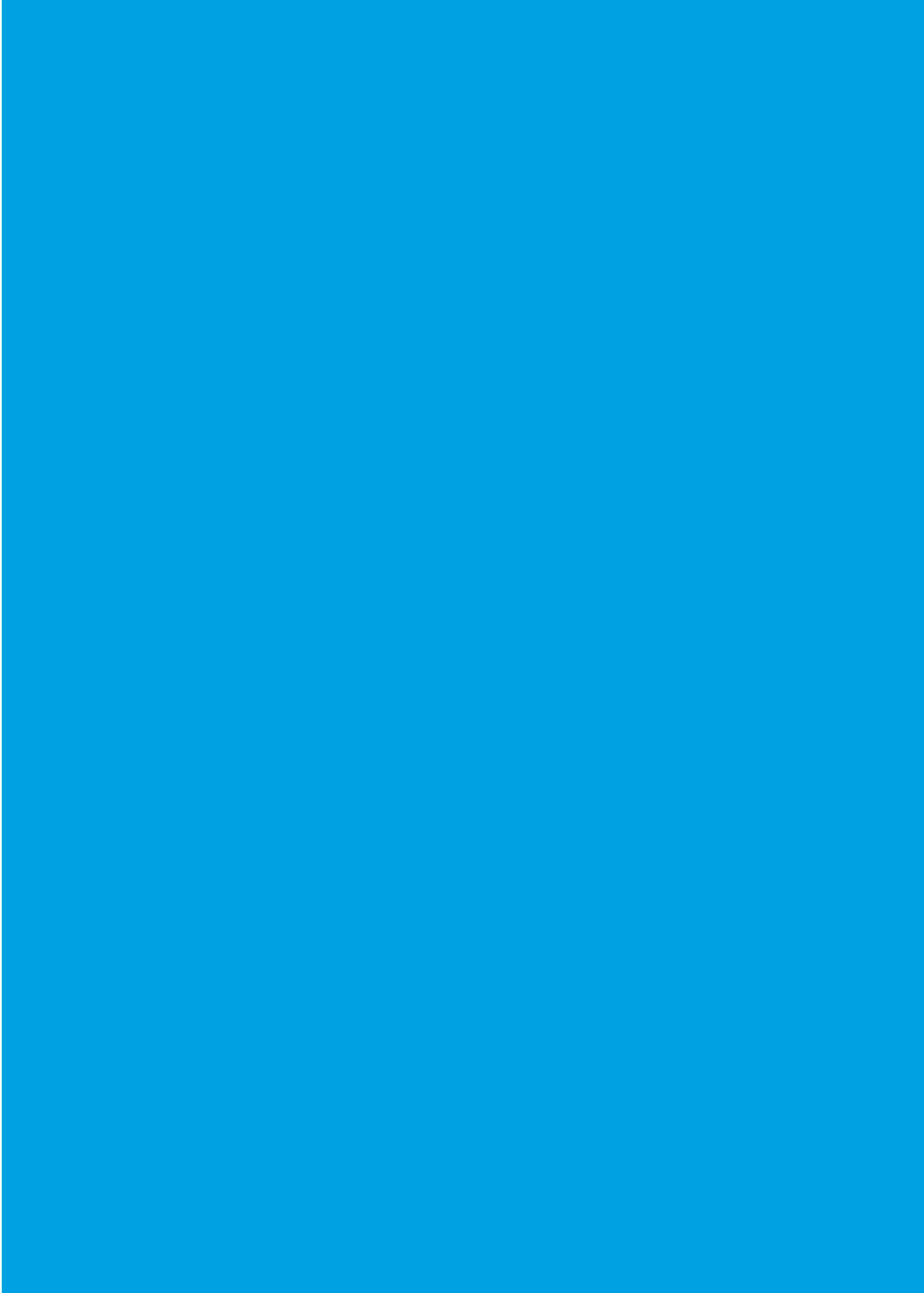
إن النيابة العامة المالية ادعت بتاريخ 2003/2/17 على رئيس مجلس ادارة ومدير عام الشركة الملتزمة ببيع اوراق التيكوتاك بسبب الأخبار المذكور آنفاً، ثم وبتاريخ 2004/4/1، وبعد إجراء كافة التحقيقات معه أصدر القاضي المنفرد الجزائي في بيروت قراراً رقمه 1340 قضى بإسقاط دعوى الحق العام بعد ان تبين له وللمحكمة بأن الشركة الملتزمة قد سددت المبالغ والغرامات المتوجبة عليها.

إن النيابة العامة التمييزية أجرت تحقيقاً ثانياً بواسطة المباحث الجنائية المركزية وكلفت النيابة العامة المالية بتاريخ 2005/7/6 إجراء تحقيق ثالث وإنه وبتاريخ 2006/1/23 وبعد التحقيقات المتتالية تبين للمدعي العام المالي أنه لم يثبت وجود أي دورٍ لمستشار وزير المالية بهذه القضية وأنه لم يتبين وجود أي هدرٍ للأموال العامة بل على العكس إنّ الاجراءات التي قام بها الرئيس السنيورة أدّت فعلياً الى استيفاء وزارة المالية لحصتها المشروعة والمحددة قانوناً وقد صدر قرار ببطلانها وعدم وجود قضية في الأساس.

”

3 مليارات

ليرة لبنانية واكثر هي القيمة الحقيقة للمبالغ التي حصلتها وزارة المالية من الشركة وليس مليار كما يدعي فريق "الصلاح والتغيير"



”

الوزراء على خطى رئيسهم

يدّعي تيار "الإصلاح والتغيير" أن وزارة المال اتهمت الوزيرة السابقة ريا الحسن ب 12 مخالفة مالية وادارية.

أما الوقائع، أخي المواطن، فهي كالتالي:

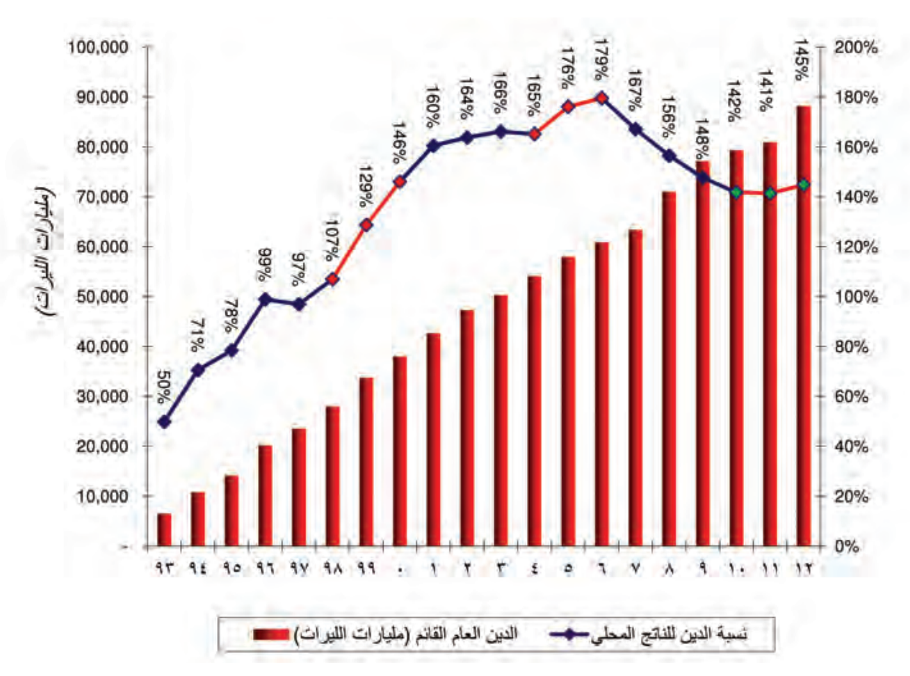
- خلال تولي الوزيرة الحسن لمسؤولياتها، انخفضت للمرة الأولى قيمة خدمة الدين العام عن السنوات التي سبقتها. كما أن جميع الإصدارات التي حصلت في هذه الفترة كانت بفائدة أقل من الاكتتابات السابقة.
- إن الوزيرة الحسن هي من حوّل ملفات تهرّب الشركات الوهمية من الضرائب على القيمة المضافة على النيابة العامة المالية بموجب مذكرات رسمية موجودة في أرشيف الوزارة، خلافاً لادعاء فريق "التغيير والاصلاح".

> في العام 2010، ولأول مرة منذ سنوات، انخفضت قيمة خدمة الدين العام عن السنة التي سبقتها



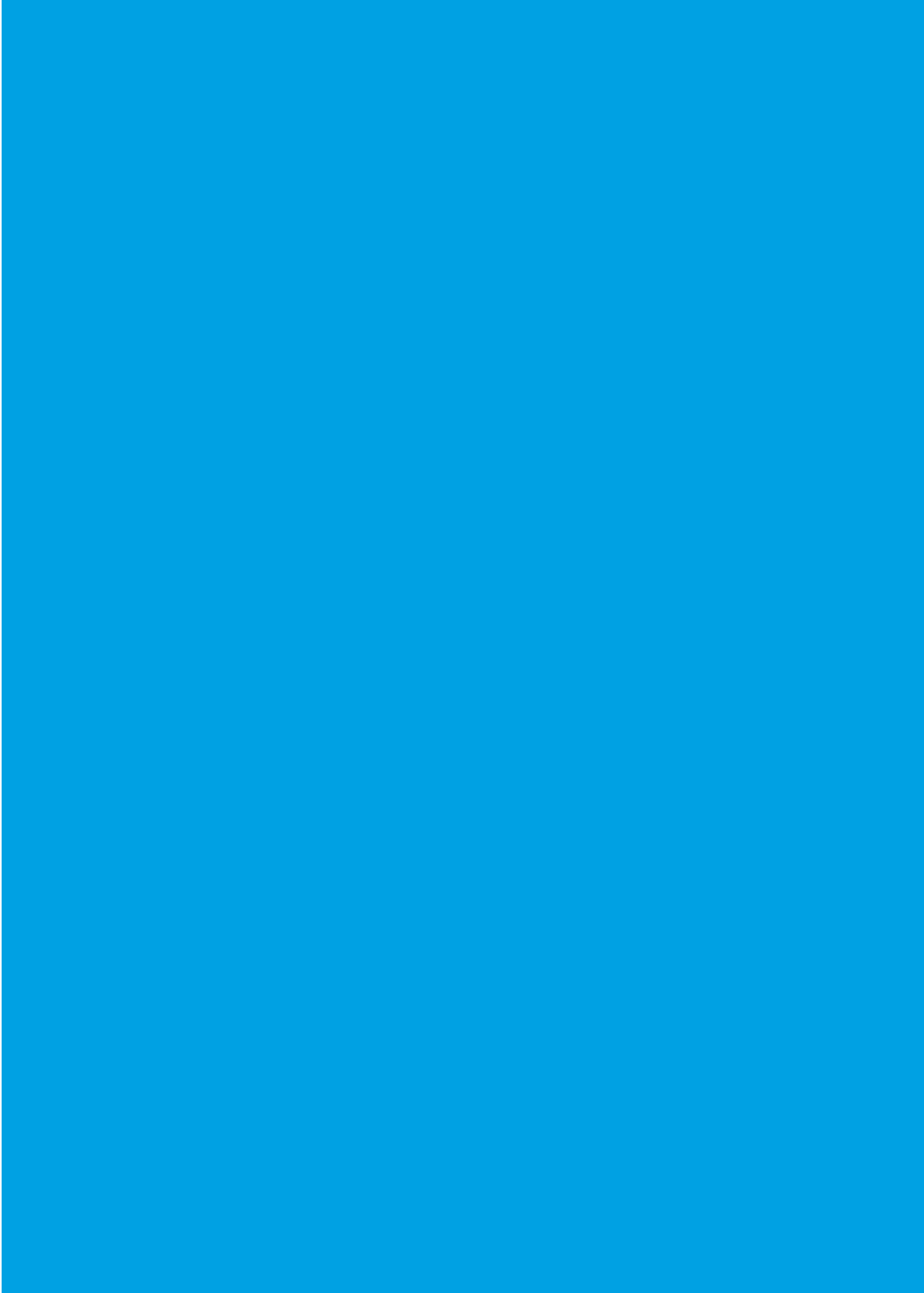
- إن كافة تلزيمات المعلوماتية الخاصة بوزارة المالية، أسوة بغيرها من التلزيمات، خضعت لموافقة ديوان المحاسبة المسبقة، وكانت اسعارها جد تنافسية حيث إنها تمت وفقاً لمناقصات واستدراجات عروض شفافة. ألا يعلم فريق "الإصلاح والتغيير" أن ديوان المحاسبة سبق أن رفض الموافقة على تلزيم نظام إدارة الرواتب بمبلغ 1,3 مليون دولار أميركي في عهد الوزيرة ريا الحسن في حين أن فريق "الاصلاح والتغيير" وافق ولم يعترض على قرار مجلس الوزراء الذي أجاز لوزارة المالية عقد اتفاق بالتراضي مع شركة معينة لتلزيم مكننة نظام الرواتب ب 7 مليون دولار أميركي.
- إن كل التعيينات التي قامت بها الوزيرة الحسن ومن سبقها من وزراء هدفت الى تعزيز الإدارة، وهي في معظمها صدرت بقرارات وفقاً للأصول وبناءً على موافقة

تطور الدين العام اللبناني وتطوير نسبة الدين إلى الناتج المحلي
2012 -1993



مجلس الخدمة المدنية. كما أن الموظفين الذين عينوا بالتكليف، إن خلال تسلم الوزيرة الحسن أو خلال تسلم من سبقها من الوزراء، قامت حكومة الرئيس نجيب ميقاتي الثانية بتثبيتهم بموجب قرارات ومراسيم وهو ما يدل على كفاءتهم وعلى صوابية انتقاء هؤلاء الاشخاص.

- لم تحصل أي تسوية مع الشركات التي تعهدت توزيع وبيع اليانصيب الوطني في فترة تولّي الوزيرة ريا الحسن. كما أن المصالحات التي جرت سابقا لم يتم البت بها إلا بعد دراسة وموافقة ديوان المحاسبة.
- إن الوزيرة الحسن قامت بمتابعة حثيثة لإصلاح آلات الكشف الضوئي في الجمارك، وطلبت من الجمارك الطلب من الدولة الصينية القيام بالعمل اللازم لإصلاحها.
- إن الوزيرة الحسن هي التي بادرت الى إعداد مرسوم يهدف الى تحديد قيمة العقارات ليكون أساساً لفرض الضرائب والرسوم عليها من كافة أجهزة الدولة، الأمر الذي يخفف الاستنساب ويحول دون ابتزاز المواطنين.
- إنّ الوزيرة الحسن، وبناءً على توصياتٍ من صندوق النقد الدولي، طلبت من الإدارة الضريبية وضع معايير علمية مبنية على دراسة المخاطر، لانتقاء المكلفين الذي سيوضعون على برامج الدرس. وطلبت عرض هذه المعايير عليها بظرف مختوم ولم تطلب إطلاقاً لائحةً بالمكلفين الذين سيتم درس ملفاتهم.



”

مجلس الانماء والاعمار

يدّعي تيار "الاصلاح والتغيير" أن مكتب التدقيق الدولي "ديلويت اند توش" متواطئ مع مجلس الإنماء والإعمار لإخفاء حقائق تتعلق بحسابات المجلس، وأنه أصدر تقريرين منفصلين ومختلفين عن حسابات المجلس للعام 2003.

أما الوقائع، أخي المواطن، فهي كالتالي:

لقد سبق أن أثار النائب ابراهيم كنعان هذا الموضوع بناء على ما ورد في إحدى الصحف المحلية خلال شهر نيسان من العام 2011 والتي رد عليها مجلس الإنماء والاعمار في حينه. وقد قام النائب كنعان بتوجيه كتابين إلى المجلس بهذا الخصوص مستفسرا عما نشرته الجريدة حيث قام المجلس بتزويده بالإيضاحات والمستندات التي طلبها. إلا أن فريق "الاصلاح والتغيير" مصرّ على المضي

> ”
> إن انفاق مجلس الانماء والاعمار خاضع لرقابة ديوان المحاسبة اللاحقة

في تزوير وتحريف الحقائق.

إن حسابات مجلس الإنماء والاعمار فضلا عن كونها تخضع لرقابة ديوان المحاسبة اللاحقة، فهذه الحسابات تخضع إلى تدقيق سنوي وفقا للمعايير الدولية للتدقيق من قبل مدققي حسابات دوليين مستقلين. ومن الطبيعي أن ينتج عن أعمال التدقيق هذه ضرورة إجراء تعديلات على تلك الحسابات.

إن التعديلات التي تناولها كتاب الإفتراء نتجت بشكل أساسي نتيجة انتقال نظام المحاسبة المعتمد من قبل المجلس من المحاسبة النقدية إلى المحاسبة على أساس الاستدراك (Accrual Basis)، إضافة إلى معايير إخرى بهدف موافقة حسابات المجلس مع المعايير الدولية. بناء عليه، قام المجلس بقيد تلك التعديلات السنوية في دفاتره المحاسبية، ومن ثم عمد مدقق الحسابات إلى إصدار تقرير التدقيق على الحسابات المعدلة وأبدى ملاحظاته على تلك الحسابات.

من الواضح أن فريق "الاصلاح والتغيير"، وكما ثبت في مناسبات عدة، لا يفقه شيئاً في أصول المحاسبة والتدقيق. فإن الأرقام النهائية لبنود البيانات المالية كافة مطابقةٌ تماماً في التقريرين. أما الاختلاف فهو بالشكل فقط، نظراً لاختلاف طبيعة كل من هذين التقريرين. وكل من يعلم في أصول المحاسبة والتدقيق يمكنه الاطلاع على هذين التقريرين ليتبين له حقيقة الأمر.

أخي المواطن، إن إصدار تقرير مفصل عن أعمال ونتائج تدقيق المؤسسات العامة والمصالح المستقلة أوجبته المادة 73 من

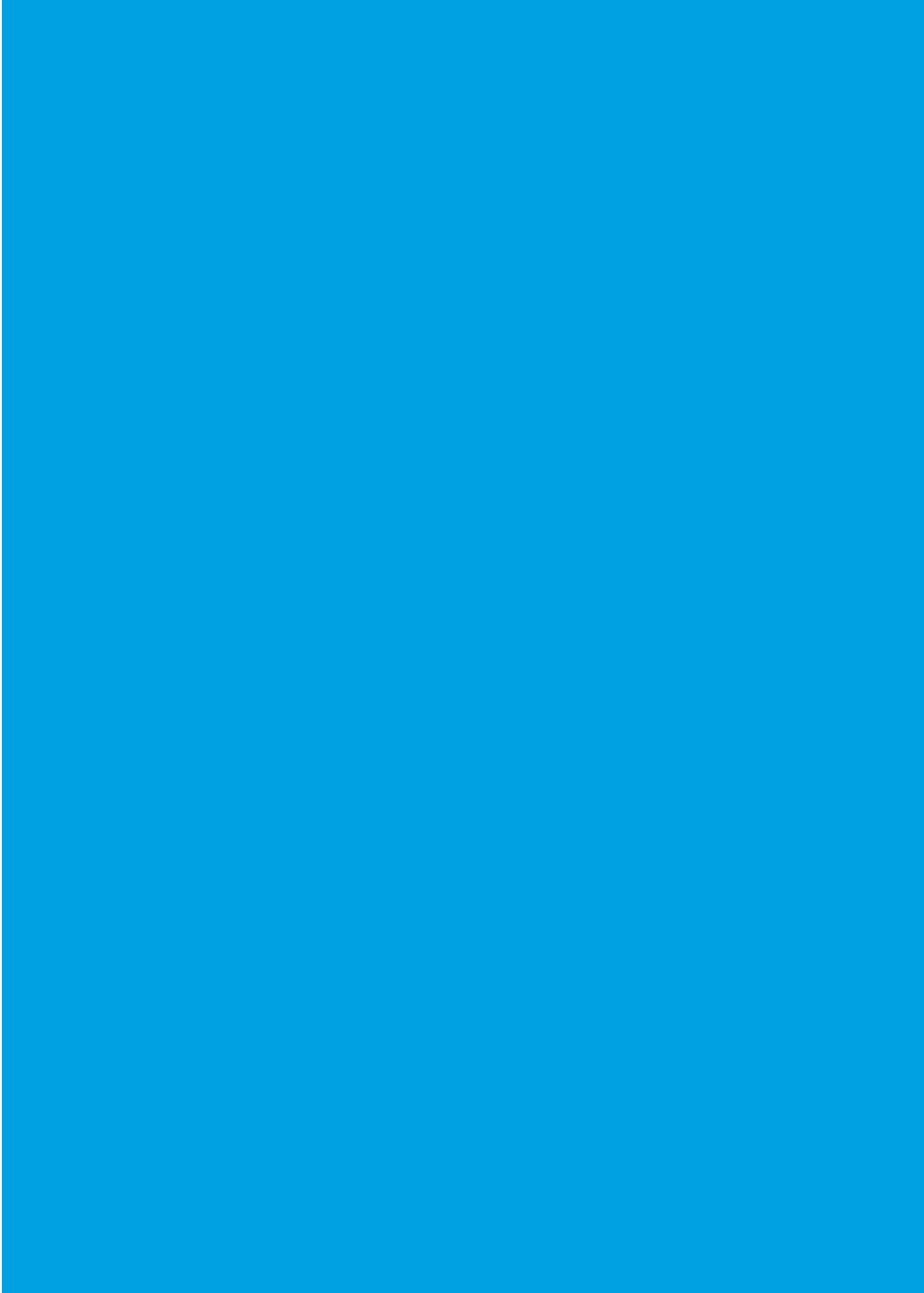




قانون موازنة العام 2001 الذي أدرجها وزير المالية آنذاك الرئيس فؤاد السنيورة في مشروع الموازنة وأصر عليها في اللجان وفي الهيئة العامة إلى أن تم تصديقها مع تصديق الموازنة.

فهل من يصر على إخضاع المؤسسات للتدقيق وإلزامها بإعداد تقارير مفصلة وشفافة بحاجة إلى إبراء؟

أخي المواطن، إن الهدف من وراء حملة التشويه التي يتعرض لها مجلس الإنماء والإعمار هو التغطية على الانجازات الضخمة التي قام بها مجلس الإنماء والإعمار وبإشراف وتنسيق مباشرين من رؤساء الحكومات المتعاقبين، وعلى رأسهم الرئيس الشهيد رفيق الحريري، للنهوض بلبنان ووضعه على خارطة الدول المتقدمة. ولكن ويا للأسف فإن فريق "الإصلاح والتغيير"، وعن قصد، يمعن في تهشيم مؤسسات الدولة ويساهم في ضرب مصداقية لبنان تجاه المؤسسات الدولية والصناديق المانحة.



الهيئة العليا للاغاثة

يزعم تيار "الإصلاح والتغيير" أن رؤساء الحكومات اللبنانية منذ عشرين سنة يستخدمون الهيئة العليا للإغاثة لتهريب الهبات والمشاريع وللاحتيال على القانون وعلى الرقابة وعلى المحاسبة.

أما الوقائع، أخي المواطن، فهي كالتالي:

إن الهيئة العليا للإغاثة قد أنشئت بموجب مرسوم اشتراعي (بمثابة قانون) أعضاؤها ستة من وزراء الحكومة ويترأسها رئيس الوزراء وذلك بهدف التصدي ومعالجة الحالات الطارئة التي تتسبب بها الكوارث والحروب.

إن النصوص القانونية والتنظيمية التي ترعى عمل "الهيئة العليا للإغاثة" قد أناطت بها صلاحيات تمكنها من أداء مهامها بما

> إن الجهد الجبار الذي قامت به الهيئة بإشراف مباشر من الرئيس فؤاد السنيورة لمحو آثار عدوان حرب تموز 2006 لهو وسامٌ ساطع على صدرها

يخولّها التحرك بسرعة ومرونة لمجابهة نتائج الكوارث والحروب. وهي لهذه الغاية مُنِحت حيزاً من المرونة لقبول الهبات وصرفها بعيداً عن الروتين الإداري، مما يمكنها من مواجهة المهام الملقاة على عاتقها.

مرة أخرى، فإن فريق "الاصلاح والتغيير" يهاجم رؤساء الحكومات المتعاقبين لالتزامهم بالقوانين والأنظمة المرعية الإجراء، وهو الفريق الذي اعتاد على خرق القوانين وعدم تنفيذ مضامينها كما يشهد على ذلك اللبنانيون في كل ما يمارسه فريق "الإصلاح والتغيير" خاصة خلال مشاركتهم في حكومة الرئيس نجيب ميقاتي الثانية وأكبر دليل هو رفضهم تطبيق القانون في قطاعي الطاقة والاتصالات.

إن كل ما قامت به الهيئة العليا للإغاثة هو من صلب مهامها ومنسجم مع القوانين والنصوص التي ترعى عملها بخلاف مزاعمهم.

إن الجهد الجبار الذي قامت به الهيئة بإشراف مباشر من الرئيس فؤاد السنيورة لمحو آثار عدوان حرب تموز 2006 لهو وسامٌ ساطعٌ على صدرها.

أما بالنسبة للأرقام الواردة في كتاب "الافتراء والتشويه"، فأقل ما يقال فيها إنها غير صحيحة ومجتزأة ومضللة للرأي العام. فعلى سبيل المثال، اعتمد كتاب الافتراء على بيان الايرادات والنفقات للعام 2008 ليظهر فروقات بين الإيرادات والنفقات في محاولة يائسة لإيهام الرأي العام بعدم صحة تلك الأرقام، وذلك بتغاضيه عن احتساب الرصيد الأساسي المودع في حساب الهيئة في نهاية العام 2007.

الهبات المقدمة من الدول والهيئات المانحة لإعادة الإعمار

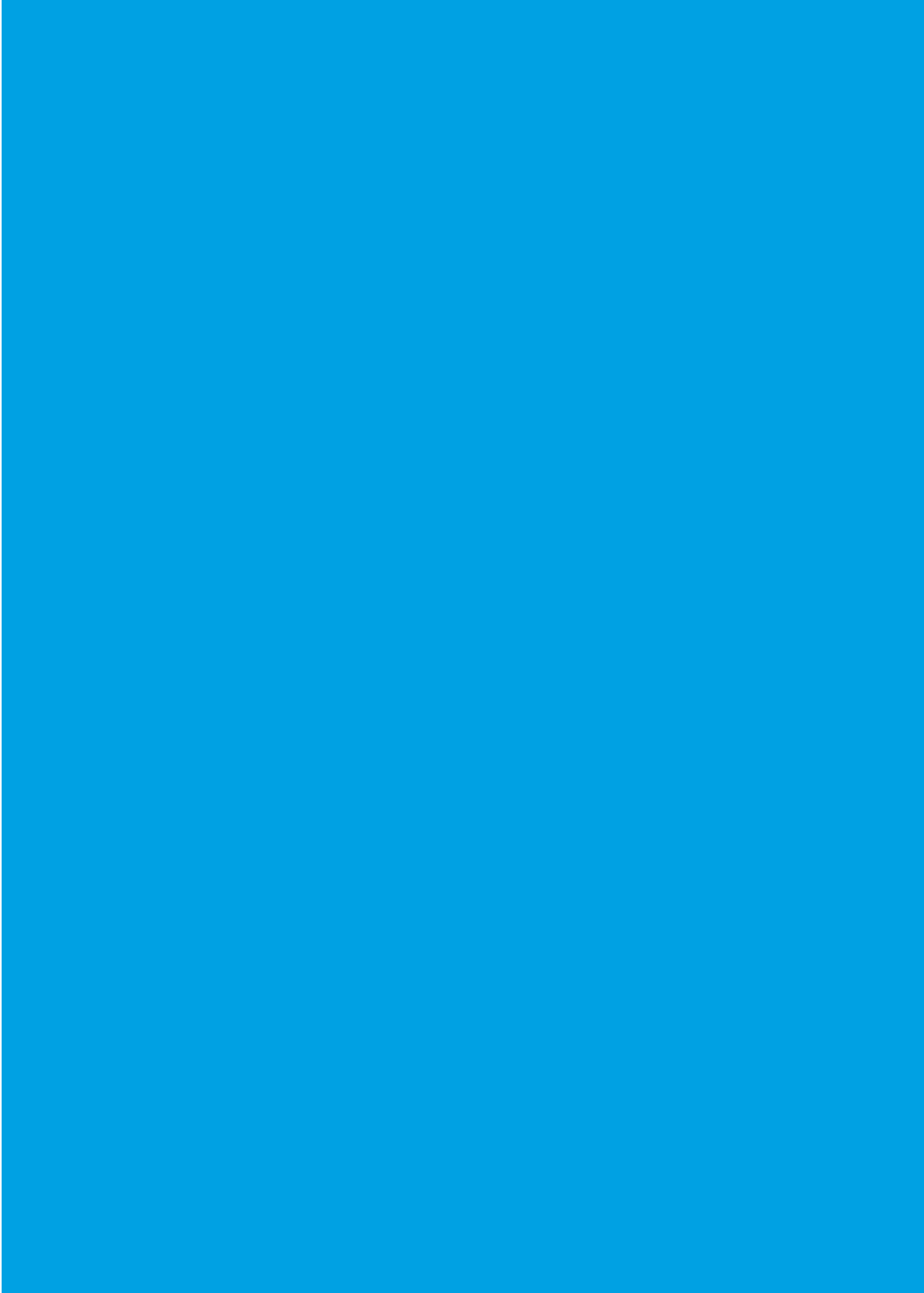
مساهمات أنفقت عبر الهيئة بإشراف الواهب

الجهة المانحة	المبلغ (مليون دولار)	الجهة المانحة	المبلغ (مليون دولار)
المملكة العربية السعودية	734.00	الكويت	315.00
العراق	35.00	الإمارات العربية المتحدة	13.00
الصندوق العربي للتنمية	10.37	أشخاص وشركات	9.02
مملكة البحرين	3.00	مساعدة من الشعب المصري	2.62
أندونيسيا	1.00	مملكة النروج	0.99
	المجموع	1124.00	

مساهمات أنفقت مباشرة من قبل الواهب

الجهة المانحة	المبلغ (مليون دولار)	الجهة المانحة	المبلغ (مليون دولار)
قطر	300.00	الولايات المتحدة الأمريكية	241.42
المفوضية الأوروبية	111.17	الإمارات العربية العربية	85.47
إيطاليا	69.00	الصندوق الدولي للإنشاء والتعمير	70.00
فرنسا	49.40	ألمانيا	46.92
دائرة المساعدات الإنسانية -للمفوضية الأوروبية	38.17	إسبانيا	25.66
السويد	24.23	كندا	18.37
جمهورية مصر العربية	15.40	سويسرا	14.53
أستراليا	14.12	سوريا	14.00
تركيا	10.00	هولاندا	9.96
الموضوعية العالمية لتلبية الاحتياجات الانسانية	7.02	اليابان	6.90
المملكة البريطانية المتحدة	6.48	مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	5.93
شركة اتحاد المقاولين	5.80	الدانمارك	5.22
كوريا	5.20	برنامج الأمم المتحدة للتنمية	4.03
الصين	3.72	ناصر الخرافي	3.20
برنامج الأغذية العالمي	3.17	مملكة البحرين	3.00
فنلندا	2.76	اليونان	2.48
مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية	1.89	بلجيكا	1.89
برنامج الأمم التحدة للطفولة	1.67	النمسا	1.46
بولندا	1.27	جمهورية التشيك	1.13
سورف	0.94	نيوزيلاندا	0.76
رومانيا	0.66	البرازيل	0.65
الوكنالة الفرنسية للتنمية	0.65	قبرص	0.60
ايرلندا	0.60	سلوفينيا	0.53
صندوق الأمم المتحدة للإسكان	0.49	اللوكسمبورغ	0.43
وكالة كتلان للتمية والنسيق	0.39	جهات أخرى	0.29
البرتغال	0.26	أيسلندا	0.17
منظمة الفاو	0.15	الاتحاد الدولي للهلال الأحمر والصليب الأحمر	0.08
منظمة العمل الدولية	0.06	تشيلي	0.05
هندوراس	0.03	أصدقاء لبنان في موناكو	0.03
أستونيا	0.03	مبادرة مايكرو نيوارينت	0.01
	المجموع	1239.90	

لا تشمل هذه الائحة الهبات المقدمة من الجمهورية الاسلامية الايرانية كون لم تستطع الحكومة الحصول على أي معلومة رغم الطلبات الخطية المتكررة



”

سوكلين والشركات المماثلة

يدّعي تيار "الإصلاح والتغيير" أن مجلس الانماء والاعمار، بتفويض من الحكومة، لزّم شركة "سوكلين" والشركات المماثلة لها، أعمال التنظيفات وجمع النفايات ومعالجتها، وبالسعر الذي قرّره الملتزم.
كما يدعي أنه جرى تمديد عقد سوكلين عدة مرات.

أما الوقائع، أخي المواطن، فهي كالتالي:

إن الحكومات السابقة فاوضت شركة "سوكلين" مرات عدة لتخفيض قيمة العقد خلال المراحل الماضية.
وآخر هذه المفاوضات جرت أثناء تولّي الرئيس سعد الحريري رئاسة الحكومة وهو الذي أصر إضافةً إلى تخفيض قيمة العقد على إلغاء ما يسمى بالطمر واستبداله بأسلوب المحرقة وإجراء مناقصة جديدة لهذا الشأن، غير أن من عرقل هذه العملية في حينه هم وزراء " الإصلاح و التغيير".
هل لك ان تتساءل معنا أخي المواطن لماذا لم تقم حكومة الرئيس نجيب ميقاتي الثانية والممثل فيها فريق "الاصلاح و التغيير" بعشرة وزراء، بالإعداد لإجراء مناقصة جديدة لإعادة تلزيم أعمال جمع وكنس ولمّ وطمر النفايات، أو أقله لماذا لم تَسْعَ إلى إعادة التفاوض لخفض قيمة العقد؟
أليس من أسباب وقف حملة فريق "الإصلاح والتغيير "على شركة" سوكلين" يعود إلى إبرام عقد بين شركة "سوكلين" وشركة "كليمنتين" للإعلانات، وهي الشركة المملوكة من قبل ابنة الجنرال ميشال عون وزوجة الوزير جبران باسيل؟

”

عقود "كليمنتين" مع "سوكلين" هو سبب عدم مطالبة فريق الاصلاح والتغيير بإجراء مناقصة جديدة لتلزيم أعمال الكنس والجمع والطمر والمعالجة!


DOWNLOAD "SUKLEEN" THE FREE APP
App Store
let's
SUKLEEN
LEBANON
CLEMENTINE

الخـتـام

لا شك، أخي المواطن، أن الهدف الاساسي من وراء كتاب "الابراء المستحيل" هو الإفتراء والتشويه في محاولة فاشلة لتهشيم إنجازات الرئيس الشهيد رفيق الحريري وتياره السياسي.

كما أن تيار "الإصلاح والتغيير" يستخدم هذا الكتاب بهدف شن حملة دعائية انتخابية عشية الانتخابات النيابية لشد عصب جمهوره وكسبا لأصوات الناخبين عن طريق التضليل والإفتراء بغض النظر عن الحقائق.

كما أن الهدف أيضا التغطية والتعتيم على فشل فريق "الإصلاح والتغيير" وفشل حلفائه الذريع في ادارة شؤون البلاد، والتغطية على فسادهم وصفقاتهم وإثرائهم غير المشروع، وملفات فضائح المازوت والخليوي وبواخر الكهرباء والدواء المزور والمهرب واللحوم الفاسدة وحبوب "الكبتاغون" والتلاعب بالمباريات الرياضية وسرقة السيارات وغيرها لخير برهان على ذلك.

إننا على يقين أن الشعب اللبناني يملك من الوعي والقدرة على التمييز بين الحقيقة والأضاليل ما يمكنه من تبيان الحقيقة والاستنتاج من أن كتابهم ليس سوى مجموعة من الاضاليل والافتراءات، رددوها سابقا، وسيرددونها دوما بغض النظر عن الحقيقة. فليس همهم السعي وراء الحقيقة ولا يتوخون الإصلاح والتغيير، بل هدفهم تشويه الصورة وطمس الانجازات وهو ما باؤوا به بالفشل الذريع؟

إن السؤال الاساسي الذي يطرحه كل مواطن لبناني على نفسه: لو أن ما يدّعيه فريق "الإصلاح والتغيير" يستند الى الحد الادنى من الجدية، آما كان اجدى به الذهاب الى القضاء الذي هو الفيصل في دحض ادعاءاته؟

أخي المواطن ، لن ننجر الى مهاترات وسجالات هدفها من جهة أولى تشويه صورتنا وما حققه فريقنا من إنجازات للوطن والمواطنين، ومن جهة ثانية التعتيم على الاوضاع المزرية التي أوصلوا البلاد إليها على كافة الصعد. ولهذا سيكون ردنا، كما كان دوما، المزيد من العمل والانجاز لصالح لبنان الوطن والدولة ولكل اللبنانيين.